محضر الجلسة رقم 521

التاريخ: الخميس 22 ذو القعدة 1427 (14 ديسمبر 2006)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وعشر دقائق، ابتداء من الساعة التاسعة وخمس وأربعين دقيقة صباحا.

جدول الأعمال: المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2007:

- تقديم التقرير العام؛
- مداخلات الفرق النيابة والمنظمات النقابية.

****

المستشار السيد محمد فضيلي رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد أشرف المرسلين،

حضرات السادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يخصص المجلس هذه الجلسة للاستماع إلى مداخلات السادة رؤساء الفرق، والمنظمات النقابية في مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2007. وأذكر المجلس الموقر بأن برنامج اليوم يتضمن تدخلات الفرق والمنظمات النقابية، ورد السيد وزير المالية والخوصصة، والتصويت على الجزء الأول المتعلق بالمداخيل، فيما يتضمن جدول أعمال مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية والتصويت على الجزء الثاني المتعلق بالنفقات وعلى مشروع القانون المالي برمته.

نبدأ الآن بالمناقشة العامة، وأعطي الكلمة أولا للسيد المقرر العام للجنة المالية لتقديم ملخص عن التقرير الذي أعده باسم لجنة المالية، فليتفضل السيد المقرر مشكورا.

السيد المستشار:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة أعضاء مجلس المستشارين،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسكم الموقر مشروع قانون المالية رقم 43.06 للسنة الميلادية 2007 كما وافق عليه مجلس النواب.

بداية اسمحوا لي أن أتوجه بالشكر لكل من ساهم في إنجاز هذا المشروع والبث فيه داخل الآجال القانونية، سواء تعلق الأمر بالسيد وزير المالية ومرافقيه أو السادة أعضاء لجنة المالية، وكذا كافة السادة المستشارين الذين شاركوا في أشغالها.

ولا تفوتني الفرصة للتنويه بالمجهودات المبذولة في سبيل تطوير إمكانيات دراسة مشاريع قوانين المالية، اعتمادا على المعطيات الاقتصادية والاجتماعية المرقمة التي يتم تضمينها في التقارير المرفقة لمشروع القانون المالي، وخاصة بعد أن تكرس تقديمها بمقتضى القانون التنظيمي لقانون المالية.

وللتذكير فإن اللجنة شرعت في دراسة مشروع القانون ابتداء من يوم الاثنين 21 نونبر 2006، وكرست بذلك حيزا زمنيا مهما.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارين،

إن المشروع المعروض على أنظارنا اليوم ينبني على معطيات اقتصادية تأخذ سماتها من خلال مجموعة من المؤشرات التي نجملها في ما يلي:

تحديد مجموع نفقات الدولة في ما يناهز 228 مليار درهم، وفيما يتعلق بالمداخيل تناهز 213 مليار تقريبا، وذلك ما يفرض عجزا في الميزانية يقدر ب 15.5 مليار.

كذلك هناك تطور الناتج الداخلي الإجمالي 4.7% خلال الفترة الممتدة من بين 2001 و2006 بدل من معدل 1.8% خلال الفترة ما قبلها أي الفترة 95 و2000. علما أن المؤشر أصبحت له مكونات اقتصادية أخرى غير التساقطات المطرية بشكل وصل معه معدل الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي تقريبا ب 5% سنويا.

تنامى كذلك معدل الادخار من 28.4% في 2005 بدل من 20.4% في 1997.

كذلك تراجع معدل البطالة من 16% سنة 99 إلى أقل من 10%، علما أن المقصود بالعاطل عن العمل والذي تم اعتماده في تحديد المعدل المذكور يتمثل في الشخص المسجل لدى الإدارات

المكلفة بمتابعة ظاهرة البطالة، و لم يأخذ هذا المعدل بالاعتبار العاطلين غير المسجلين. وهذا ما كان دائما معتمدا في إحصائيات السنوات الماضية.

كذلك هناك تراجع معدل الفقر من 16% سنة 97 إلى تقريبا 14% سنة 2005، ونسبة التضخم حصرت في 1.4% ما بين 2001 و2005 مقابل 1.7% من 96 إلى 2000.

كذلك هناك تراجع معدلات الفائدة نسبيا ومقارنة مع ما كان عليه من قبل.

هناك كذلك تطور معدل الانفتاح إلى 60.5% سنة 2005 مقابل 49.5% في 97. وذلك نتيجة دخول اتفاقية الشراكة والتبادل الحر حيز التطبيق مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة ودول البحر الأبيض المتوسط.

كذلك تراجعت نسبة الدين الخارجي للخزينة العمومية بالنسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي من 41% سنة 97 إلى تقريبا 13% سنة 2006. في المقابل تنامى حجم القروض الداخلية الموجهة إلى الاقتصاد من طرف الجهاز البنكي من 47% من الناتج الداخلي الإجمالي ل97 إلى 55% سنة 2006 ليصل مجموع الدين ككل حوالي 60 مليار درهم.

كذلك ارتفع حجم استثمارات الدولة التي تناهز تقريبا 90 مليار بدل 45 مليار سنة 2002، ويضم هذا الرقم كذلك جميع استثمارات المؤسسات العمومية.

كذلك هناك تطور نسبة المداخيل الجبائية إلى 11.7% بالنسبة ل 2005 مقارنة بتراجع المداخيل غير الجبائية بحوالي 6.2%.

كذلك هذه المؤشرات تبعث على الاطمئنان وتؤكد على التطور الإيجابي لاقتصادنا خلال السنوات القليلة الماضية.

إن هذه النسب المعروضة علينا اليوم، والتي كانت موضوع تقديم من لدن السيد وزير المالية شكلت موضوع نقاشات مطولة لامست مختلف القطاعات، علما أن عددا من السادة المستشارين قد أكدوا على ضرورة تدقيق المعايير التي تقوم عليها المعدلات المذكورة.

ولقد شكل موضوع المراقبة البرلمانية للعمل الحكومي أحد عناصر النقاش المفتوح، وفي إطار ذلك تمت الدعوة على ضرورة مراجعة التعامل الحكومي مع البرلمان، خاصة وان مشروع القانون المالي يعرض في ظل غياب مخطط التنمية المنصوص عليه في المادة 50 من الدستور.

إلى جانب ذلك ذكر المتدخلون بان الدستور المغربي في فصله 58 لا يتعارض بتاتا وإمكانية إيداع مشاريع القوانين المالية أمام مجلس المستشارين في المحطة الأولى.

وللإشارة فإن مشروع قانون المالية لهذه السنة يعرض للمصادقة مدونة الضرائب طبقا لما تقضي به المادة 10 من القانون المالي للسنة الفارطة. ولقد شكل هذا التضمين للمدونة في صلب المشروع القانون المالي موضوع نقاش مطول أوضح من خلاله عدد من السادة المستشارين أنه كان من الممكن أن يتم عرض هذه المدونة بشكل منفصل عن مشروع قانون المالية حتى لا يكون نقاشها خاضعا لمسطرة سريعة التي تقتضيها أجل مناقشة مشروع القانون المالي.

ولقد ذهب بعض المتدخلين إلى اعتبار أن المادة 5 التي جاءت متضمنة لهذا المشروع مدونة الضرائب غير دستورية ومتنافية مع مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، مفضلين عدم مناقشتها.

ولقد استقطبت هذه المادة اهتمام المتدخلين الذين نوهوا بمقتضيات المدونة العامة للضرائب، مقابل ذلك اعتبر عدد من السادة المستشارين بان وثيرة الإصلاحات الضريبية لا تزال ضعيفة وتفتقد إلى استراتيجية واضحة لتحديد أولويات الإصلاح.

أما فيما يتعلق بعرض ما جاء به مشروع مدونة الضرائب الجديد سنذكر على سبيل المثال لا الحصر:

1. التعديل الذي عرفته أسعار الضريبة على الدخل، وهذا التعديل يبقى حسب البعض جزئيا وضعيفا مقارنة مع الارتفاع المهول للأسعار والتراجع الكبير في القدرة الشرائية للمواطنين. وذهب البعض ليؤكد أنه مرتبط بظرفية الاستحقاقات الانتخابية التي نحن مقبلون عليها وليس في مستوى ما كان يرتجيه الملزمون.

2. فيما يتعلق بتعديل آخر والمتمثل في حق المعاينة للمصالح الجبائية، كذلك أبدينا في شأنه كثيرا من التخوفات على اعتبار أن من شأنه أن يتسبب هذا الحق في خلق مشاكل سيكولوجية بالنسبة للمقاولات، وهذا ما يستدعي تدعيمه بمجموعة من الضمانات الرامية إلى حماية حقوق الملزم وأن أعضاء اللجنة ينتظرون هذه الضمانات،

حيث أصبح من حق المفتشين قانونيا أن ينجزوا المعاينات كلما أرادوا وبدون تحديد عدد معين كل سنة.

3. كذلك هناك تعديل آخر يرمي إلى إعفاء بعض المؤسسات من أداء الضريبة، وهي جامعة الأخوين ومستشفى الشيخ زايد والعصبة الوطنية لأمراض القلب، اعتبرها البعض بأن إعفاء هذه المؤسسات من شأنه أن يمس بمبدأ أساسي من مبادئ العدالة الضريبية، وهو مبدأ المساواة أمام الضريبة. ولقد تمنينا أن تؤدي هذه التخفيضات إلى التقليص من كلفة التمدرس والتطبيب. في مقابل ذلك اعتبر مجموعة من السادة المستشارين بأن إعفاء هذه المؤسسات يعتبر أمرا طبيعيا بالنظر لما تلعبه من دور في الميدان الاقتصادي وفي الرفع من مستوى التصدير بشكل ينافس التطورات الطبية التي يعرفها العالم، علما أن أرباح هذه المؤسسات يعاد استثمارها لتحسين جودة أدائها وتكريسها لدورها التنموي في المجتمع.

4. أما التعديل الجديد الذي يوجب صندوق التجهيز الجماعي بأداء الضريبة على القيمة المضافة بحوالي 10% على عملية القرض التي ينجزها مع الجماعات المحلية فقد نبه المتدخلون إلى أن مثل هذا الإجراء سيزيد من إثقال كاهل هذه الجماعات، خاصة وأنه لسي لديها الحق في الخصم مع التأكيد على استثمارات الجماعات المحلية أن تبقى في حاجة ماسة إلى المساعدة.

5. وأخيرا، وبدون الدخول إلى تفاصيل المشروع كلها وفي باقي المقتضيات أثرنا داخل اللجنة إلى ضرورة تمحيص عدد من المقتضيات الأخرى المهمة التي جاءت بها المدونة، وعلى الخصوص منها المشاكل التي يطرحها بيع العقارات (المادة 65)، ومشكل فرض الضريبة على القيمة المضافة فيما يتعلق بالآليات ومعدات الاستثمار (المادة 123)، ومشكل التضامن بين البائع والمشتري في الميدان العقاري (المادة 181)، والمشكل الذي طرح حق المعاينة الوارد في المادة 210..إلى غير ذلك من المواد التي تم تضمينها إلى مشروع مدونة الضرائب المعروضة علينا للمصادقة في إطار المادة 5 من مشروع قانون المالية لهذه السنة.

ويبقى الهدف من وراء جميع التدخلات كلها هو تجنب أي مزلق من شأنه المساس بحقوق الملزمين. وأكدت لنا الحكومة على وعيها بالحفاظ على حقوق الملزمين وكل تفاصيل هذه المقتضيات مبينة بصفة مدققة في التقرير الذي بين أيديكم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون،

بعيدا عن هذه المواد أكدنا داخل اللجنة على:

- ضرورة التحكم في حجم الدين الداخلي الذي يبلغ 51 مليار درهم تقريبا إضافة إلى حجم الدين الخارجي الذي يساوي ما يقرب من 10 مليار.
- حل إشكالية تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة.
- تبني إجراءات وأدوات فعالة للنهوض بالاستثمار، سواء على مستوى محاربة الاستثمار غير المنظم أو على مستوى تقديم تحفيزات مالية وتبسيط المسطرة الإدارية.
- إيلاء العناية للجهات من خلال التفكير في الرفع من حجم الموارد المخصصة لها.
- فتح تحفيزات ملائمة للفاعلين الاقتصاديين قصد استقطاب الاستثمار مع القيام بدراسات جدوى تهم كافة القطاعات الحيوية حتى نتمكن بدقة من ملامسة الأسباب التي تحول دون تطور بعض القطاعات وأن تتخذ التدابير اللازمة لتطوير كافة القطاعات بنفس الوثيرة.
- ترشيد عملية الخوصصة التي حققت فعلا وقعا اقتصاديا واجتماعيا هاما على الصعيد الوطني.

وفي معرض جواب السيد الوزير على مختلف هذه التدخلات أكد على أن الحكومة تعامل الغرفتين على قدم المساواة، ويبقى إيداعها الأول للمشاريع أمام إحداهما رهينا بطبيعة مكونات كل مجلس على حدى.

كذلك أوضح السيد الوزير أن إدراج أحكام المدونة العامة للضرائب في مشروع القانون المالي لسنة 2007 يأتي تطبيقا لمقتضيات المادة 10 من قانون المالية للسنة الماضية، وبأن الإصلاح الضريبي الذي تم تجميعه في إطار المدونة العامة للضرائب المعروض على المصادقة من خلال المادة 5 من هذا المشروع قد تم بشكل تدريجي ومن خلال رؤية واضحة تروم تحقيق عدد من الأهداف

الاقتصادية والاجتماعية، وسيتم مواكبة هذا الإصلاح بمجموعة من الإجراءات المؤكدة له، ومن بينها ميثاق الملزم، علما أن جميع مكونات هذا الميثاق منصوص عليها في كتاب المساطر الجبائية، التي تبين كافة حقوق الملزم وواجباته.

وقد أكد السيد الوزير لجميع أعضاء اللجنة بشأن حق المعاينة على أن الهدف من إدراجه هو محاصرة الاقتصاد غير المنظم، ووضع حد لشروط المنافسة الغير متوازنة التي يعاني منها الاقتصاد المهيكل، وهذا ما يتمناه جميع أعضاء اللجنة من أغلبية ومعارضة.

وأكد السيد الوزير كذلك على التغييرات المراد إدخالها على أسعار الضريبة على الدخل سيسمح باستفادة الجميع الخاضعين للضريبة كيفما كانت الشريحة التي يندرجون تحتها، وعلى أن الإجراءات لفائدة جامعة الأخوين ومستشفى الشيخ زايد والعصبة المغربية لأمراض القلب تأتي لإضفاء الطابع القانوني على الإعفاءات التي تستفيد منها هذه المؤسسة بشكل فعلي، وذلك لدورها الحيوي في تطوير البحث العلمي وفي تحسين جودة الخدمات المقدمة في مجال التطبيب.

وبين لنا السيد وزير المالية أنه يبذل مجهودات كبرى من أجل التحكم في حجم المديونية، علما أن الاختيار السياسي والاقتصادي والمالي يقوم على أساس اعتماد على السوق الداخلي، خاصة وأن أسعار الفائدة في السوق الداخلي قد عرفت انخفاضا ملحوظا في السنوات الأخيرة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن أهمية النقاش المفتوح بشأن مشروع القانون المالي لسنة 2007 قد دفعت بنا كأعضاء اللجنة إلى توجيه مواقف في إطار تعديلات تقدم بها كل من فرق الأغلبية وفرق المعارضة والمجموعة النيابية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل وكذلك الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

ولقد صبت هذه التعديلات في مواضيع مختلفة إلا أن المادة 5 استقطبت النصيب الأكبر من المقترحات، ويمكننا إجمال المواضيع المقترحة في:

- الفصل ما بين التأهيل والمصادقة بدل التنصيص عليها في إطار المادة المشتركة؛
- ضبط العلاقة بين الملزمين وإدارة الجمارك ضمانا لحقوق المتعاملين؛
- حذف المادة من طرف بعض الفرق؛
- تخفيض سعر الضريبة على الشركات؛
- تخفيض أسعار الضريبة على الدخل؛
- تقري عدد من عدد الإعفاءات لفائدة جامعة الأخوين ومستشفى الشيخ زايد وعصبة أمراض القلب؛
- رفع مدة الإعفاءات الكلية المتبوعة بتخفيض مؤقت بالنسبة للمنشآت التي تزاول نشاطها في المناطق الحرة للتصدير من 10 سنوات إلى 20 سنة؛
- ضرورة حذف الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على المواد الضرورية لعمليات الاستثمار؛
- إشكالية التضامن المعمول به في مجال الضريبة على الأرباح العقارية بما فيها المساس بالقاعدة الشرعية " ولا تزر وازرة وزر أخرى"؛
- حصر ثمن التفويت فيما يتعلق بالعقارات الثمن المتفق عليه في العقد دون الاعتماد على الثمن المقبول من أحدهما فقط، وخاصة بين المشترين؛
- رفع ما زاد من إعفاءات ضريبية على القيمة المضافة حين استيراد آليات الاستثمار من 18 شهر إلى 36 شهر. ولقد ذهبت فرق الأغلبية إلى إلغاء هذا التحديد الزمني إلى ترك المدة مفتوحة.
- ففي حالة التصفية القضائية كذلك طلب بحذف المقتضيات الرامية إلى فرض ديون مصلحة الضرائب رغم عدم التصريح بها في وقتها إلى الساندیك، وذلك تخوفا من انعكاسات مثل هذه الإجراءات، منها هذا الإجراء الذي يمكن أن يهضم بحقوق الدائنين العادين كلهم فيما بعد.
- إحداث بعض الحسابات الخصوصية، وكذلك الرفع من عدد مناصب الشغل مع إعادة توزيعها.

وفي معرض تصويتها على مقترحات التعديلات المذكورة تم إقرار النتائج التالية:

• تقريبا قبول ما يناهز 30 تعديل، منها عدة تعديلات للملاءمة وترتيب المواد؛

• كذلك صودق على تمديد الامتيازات الجبائية المنصوص عليها لصالح الشركات تدرج أسهمها في بورصة القيم إلى حدود آخر 2007؛

• كذلك الرفع من عدد الموظفين الذين يحق لوزير المالية تعيينهم في اللجنة الوطنية لشؤون الضريبة إلى 30 موظف؛

• تمديد الامتيازات التي تستفيد منها المؤسسات التي تزاول نشاطها في المناطق الحرة للتصدير من 10 سنوات إلى 20 سنة؛

• تمديد مدة الإعفاء من الحق في الخصم من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لأموال الاستثمار والسلع التجهيزية من 18 شهر إلى 24 شهر؛

• قبول التعديل الرامي إلى إعفاء مؤسسة جامعة الأخوين ومستشفى الشيخ زايد والعصبة الوطنية لأمراض القلب من أداء الضريبة والرسوم؛

• التأكيد على فرض الرسوم والمكوس على عمليات تصدير منتجات المقاصة أو البضائع على الحالة التي استوردت عليها عندما يتم بترخيص بالإدلاء من الإدارة وبعد انصرام أجل التصريح

وكما ذكرنا سابقا هناك تقريبا ما يناهز عدد 30 تعديل التي قبلت، وكذلك دفعت الوزارة المعنية بالفصل 53 من الدستور في اتجاه تعديل واحد، والدفع بالفصل 51 اتجاه 13 تعديل، وعدم قبول 66 تعديلا، وسحب 35 تعديلا.

وفي معرض مصادقتها على مواد المشروع تم التصويت على معظم المواد التي ورد بشأنها تعديل بالأغلبية النسبية، باستثناء ثلاث مواد تمت المصادقة عليها بالإجماع. وصوتت كذلك اللجنة على كافة المواد التي لم يرد بشأنها تعديل بالإجماع. كما صادقت اللجنة على أبواب المشروع وأجزائه طبقا للنتيجة الآتية:

الموافقون=10؛

المعارضون=8؛

الممتنعون= لا أحد.

وفي الختام صادقت اللجنة كذلك على مشروع المالية برمته طبقا للنتيجة التالية:

الموافقون = 10؛

المعارضون = 8؛

الممتنعون = لا أحد.

وتوصي اللجنة المجلس الموقر بالمصادقة على مشروع القانون المالي لسنة 2007. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المقرر العام للجن ة المالية، والآن سنفتح باب المناقشة والكلمة في إطار نقطة نظام للأستاذ إدريس مرون رئيس الفريق الحركي.

المستشار السيد إدريس مرون:

السيد الرئيس،

نحن حاليا السيد الرئيس مجتمعين في القاعة العامة وكن هناك لجان تصوت الآن، وهذا يخلق إشكالية لا بد من رفع الجلسة لربع ساعة حتى تقع التصويتات في اللجان ونجتمع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. العكس هو اللي خصو يكون صحيح. أنا ألتمس طبقا لمقتضيات القانون الداخلي للمجلس واحتراما للجلسة العامة أن يتوقف التصويت في اللجن الفرعية إلى حين انتهاء هذه الجلسة أو بداية الجلسة المقبلة. سنقف حوالي الساعة الواحدة إن شاء الله وسنستأنف عملنا حوالي الساعة الثالثة بعد الظهر، وأرجو أن تبرمج هذه الميزانيات حوالي الساعة الثانية والنصف بعد الظهر. هذا ما هو منصوص عليه في القانون الداخلي للمجلس. ألتمس من السادة الرؤساء وأعضاء الفرق وأعضاء اللجن أن يتوقفوا عن التصويت في الميزانيات الفرعية احتراما للقانون الداخلي واحتراما للجلسة العامة.

في هذا الإطار أعطي الكلمة للسيد رئيس الفريق الحركي الأستاذ إدريس مرون، فليتفضل مشكورا..الكلمة في إطار نقطة نظام للأستاذة، تفضلي.

المستشارة السيدة زوبيدة بوعياد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أمشي في نفس الاتجاه، بحيث في لجنة العدل برمج الاجتماع وأنا في المكتب، برمج الاجتماع على الساعة الثامنة والنصف، وبعض أعضاء اللجنة وقع لهم مشكل فيما يخص النقل وصوت داخل اللجنة وعدم احترام النظام الداخلي. فلهذا نحن مع الاقتراح إعادة التصويت فيما يخص لجنة العدل احتراما للنظام الداخلي، ابتداء من الساعة الثانية والنصف.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

على كل حال اللجن هي سيدة نفسها، لا يمكن أن نتدخل أو نقرر نحن إعادة التصويت، ولكن لا بد من التذكير بمقتضيات القانون الداخلي للمجلس..تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس مرون:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

زملائي المستشارين،

أيها الحضور،

يشرفني أن أتقدم باسم الفريق الحركي بهذه المداخلة بمناسبة مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2007، لعرض وجهة نظرنا وتصوراتنا واستنتاجاتنا حول معالم السياسة العامة للحكومة، التي تتبلور من خلال مشروع قانون المالية لهذه السنة، وخصوصا وأنه يعتبر آخر قانون مالي حضرته الحكومة الحالية المنبثقة عن الانتخابات التشريعية الأخيرة لسنة 2002، ليكون بذلك عاكسا أيضا لحصيلة عملها خلال المدة التشريعية التي تطل على نهايتها، وبالتالي يمكن معرفة مدى تنفيذها لالتزاماتها التي تضمنها البرنامج الحكومي المقدم أمام البرلمان في نوفمبر 2002، وانطلاقا كذلك من مرجعية الخطابات الملكية السامية لصاحب الجلالة.

لقد قمنا حضرات المستشارات والمستشارين المحترمين بدراسة هذا المشروع بعمق، واضعين أمام أعيننا الظروف الداخلية والمناخ العام الذي تم إعداده في ظلها، مقدرين الإكراهات والظروف الوطنية منها والدولية، التي ساهمت في انتقاء وتحديد اختياراته وتوجهاته، لكن مقتنعين في نفس الوقت بدقة المرحلة التي تجعلنا مطالبين أكثر من أي وقت مضى، من أجل تسريع الإقلاع الاقتصادي لبلادنا، وتأهيلها لمواجهة تحديات العولمة والمنافسة الدولية، ولتمكين المواطنين المغاربة، خاصة الضعاف منهم وطالبي الشغل، من العيش بكرامة وطمأنينة.

إن الشعب المغربي، من حقه أن يضطلع على حقيقة اقتصاد بلاده ومؤهلاته الاجتماعية والثقافية، ونحن في الحركة الشعبية الذين اعتدنا دائما الصراحة والواقعية والوضوح في تعاملنا مع قضايا الوطن والمواطنين سنثني ونآزر من أصاب وتوفق، وسنرشد ونوجه ونشجع من يجتهد، وسنعمل جادين على أن يكون سباقنا حول البحث عن أنجع السبل للمساهمة في الرقي ببلادنا سياسيا، حقوقيا، اقتصاديا واجتماعيا.

من هذا المنطلق، فإنه مع تأييدنا للحكومة سنعمل على مراقبتها ونقدها عند الضرورة من أجل تحسين أدائها، كما سنسجل لها الخطوات الإيجابية تحفيزا لها على مزيد من العطاء.

السيد الرئيس،

بداية، لابد لنا أن نستحضر مبادرة جلالة الملك بخصوص الحكم الذاتي كخيار وطني لأقاليمنا الجنوبية، وكحل سياسي لإنهاء ملف وحدتنا الترابية، هذا الحل المدعم من طرف جميع المغاربة وراء جلالته، وهو يعتبر مساهمة من المغرب للدفع بعجلة بناء صرح المغرب العربي، آملين أن تكون القناعة بضرورة استكمال بناء هذا التجمع المغاربي راسخة لدى باقي الدول المغاربية مثل ما هو الشأن بالنسبة لنا، وأن يعملوا ما في وسعهم حتى تتضافر الجهود لنتجاوز المشاكل والمعيقات التي تحول دون تحقيق الوحدة والتنمية لدى الشعوب المغاربية.

وفي نفس السياق، نتمنى إيجاد حل سياسي متوافق عليه لإتمام وحدتنا الترابية بإرجاع مدينتي سبتة ومليلية والجزر الجعفرية إلى حظيرة الوطن.

ونغتنم هذه المناسبة لنتوجه بالتقدير والعرفان للقوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والقوات المساعدة، والأمن الوطني الساهرين على حماية حوزة الوطن وأمنه بروح من التفاني والتضحية والوفاء تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة حفظه الله.

السيد الرئيس،

إننا نشيد بالدور الهام الذي يقوم به جلالة الملك في المجال الدبلوماسي، حيث زار عدة دول في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، منوهين بالزيارة الأخيرة التي قام بها إلى السنغال، حيث ستمكن هذه الأخيرة من تطوير وترسيخ علاقات الصداقة مع هذه الدول، ومن تفهم حقيقة الصراع المفتعل حول وحدتنا الترابية.

ونستحضر أيضا ونحيي الإصلاحات الكبرى، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي يقودها جلالة الملك وعلى رأسها المشاريع المهيكلة الكبرى كميناء طنجة المتوسطي، ومشروع تهيئة ضفتي أبي رقراق والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي سترتقي بالمواطن المغربي ثقافيا، اجتماعيا واقتصاديا، وحرص جلالته على جعل منظومتنا التعليمية تحظى بعنايته الفائقة من خلال متابعة جلالته الشخصية لهذا الورش الكبير الذي توجه جلالة الملك بتنصيبه المجلس الأعلى للتعليم، والذي سيمكن القوى الحية للبلاد من المساهمة في تطوير تعليمنا، الذي لم يعد يرضي المغاربة ولا يستجيب لمتطلبات سوق الشغل.

كما نحيي سياسة العمل التضامني، الذي يعتبر صاحب الجلالة رائدا له، من خلال مؤسسة محمد الخامس للتضامن التي حققت إنجازات مختلفة ومتعددة لصالح المعوزين وذوي الحاجات الخاصة، وما إنجاز المركب الاجتماعي لفائدة المعاقين بمدينة سلا إلا دليلا حيا على نوعية المشاريع الرفيعة التي استطاعت أن تنجزها رغبة المغاربة في التضامن تماشيا مع توجيهات جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيد الرئيس

إننا وبقدر انشغالنا بقضايانا الوطنية، فإننا نولي للقضايا العربية الإسلامية نفس الاهتمام، ونعلن مرة أخرى من هذا المنبر تأييدنا المطلق لحق أشقاءنا الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وندين بشدة المجازر البشعة التي يرتكبها الكيان الصهيوني في حق الشعب الفلسطيني، والتي ارتكبها في حق إخواننا في لبنان، وبنفس الاهتمام نسجل بكل أسف الأحداث المؤلمة التي يعرفها العراق الشقيق والتي يقع ضحيتها كل يوم ضحايا أبرياء، ونتمنى أن تعيد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا النظر في سياستهما اتجاه دول الشرق الأوسط عامة والعراق وفلسطين خاصة، وأن تتعامل الأمم المتحدة ومجلس الأمن مع إسرائيل بخصوص المجال النووي بنفس الحزم الذي تتعامل به مع إيران.

السيد الرئيس،

يعتبر المغرب من البلدان المتضررة بظاهرة الهجرة السرية، لكونه بلد استقبال وبلد عبور وبلد تصدير، ولمواجهة هذه الظاهرة فإن المغرب بحاجة إلى تعاون دولي مثمر، لمواجهة المشاكل الإنسانية الاجتماعية والأمنية الناتجة عن هذه الظاهرة الخطيرة.

علما أن إعلان برشلونة لسنة 1995 والرامي إلى الشراكة الأورومتوسطية لم يتمكن من تقليص تدفق المهاجرين السريين في اتجاه أوروبا بالشكل المطلوب، وأن إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، والذي مرت عليه ستة سنوات، لا ينبئ هو الآخر بأنه سيساهم فعليا على مساعدة الدول الفقيرة في تجاوز محنتها، وهي المصدرة الأولى للهجرة السرية.

السيد الرئيس،

إننا نجدد ما أكدناه في بداية هذه المداخلة ونتساءل هل جاء مشروع قانون المالية لهذه السنة مطابقا للأسبقيات والأولويات التي جاءت في الخطب الملكية السامية والتصريح الحكومي.

إن عرض السيد وزير المالية استهدف:

— وضع شروط تنمية قوية ومستدامة؛

— ترسيخ الإصلاحات البنيوية القطاعية؛

— النهوض بالقطاعات الاجتماعية.

وإذا كان البرنامج الحكومي قد جاء واضحا من حيث اختياراته ومرتكزاته، ومن حيث مصادر تمويله والسقف الزمني لتحقيق هذه الاختيارات، فإننا نعتقد أن الأمر لن يكون سهلا رغم الإرادة القوية التي لمسناها عند الحكومة، وعند كل عضو من أعضائها من أجل تحقيق الأهداف والإصلاحات الهيكلية التي يتضمنها مشروع القانون المالي للسنة المقبلة، وذلك بسبب قلة المداخيل التي تبقى محدودة وغير متنوعة رغم ما سجلناه من تحسن لمختلف المؤشرات الاقتصادية.

السيد الرئيس،

إن الإطار العام الذي يأتي في خضمه القانون المالي يتميز بعدة معطيات لابد من التطرق إليها قبل مناقشة القانون المالي في كنهه ومضمونه:

ـــ الارتفاع المهول لنفقات المقاصة التي خصص لها المشروع مبلغ 13,4 مليار درهم سنة 2007 عوض 12,4 مليار درهم سنة 2006، وذلك لدعم العديد من المواد الأساسية، هي منهكة جدا.

ـــ تنامي ثقل الفاتورة النفطية التي بلغت مستويات قياسية بفعل الارتفاع المهول الذي مازالت تشهده في السوق الدولية.

ـــ الانخفاض التدريجي لمداخيل الخوصصة في السنوات القليلة الماضية التي كانت تلعب سابقا دورا هاما في تدعيم موارد الميزانية، حيث لم تتجاوز 5 ملايير درهم سنة 2006، ومن المتوقع أن لا تتجاوز 4,5 مليار درهم سنة 2007.

ـــ انخفاض عائدات الرسوم الجمركية مع البدء في تفعيل بنود اتفاقيات التبادل الحر التي انخرط فيها المغرب.

ـــ ارتفاع كتلة أجور موظفي الدولة، حيث من المتوقع أن ترتفع من 59 مليار درهم إلى 62 مليار درهم خلال 2007 أي بزيادة تقدر بـ 5,4 % نظرا للتكاليف الإضافية الناتجة عن مراجعة أجور الموظفين في إطار الحوار الاجتماعي.

ـــ ارتفاع نسبة المساهمات في أنظمة التقاعد.

السيد الرئيس،

إن هذه المعطيات تبين لنا بجلاء أن المداخيل لا تساير المتطلبات، وبالتالي فإن البحث عن مداخيل جديدة لضخها في الميزانية يعتبر أمرا ضروريا وحتميا لابد من التفكير فيه، وهو الأمر الذي يفرض على الحكومات المقبلة أن تضاعف جهودها لإيجاد سبل لتحسين هذه المداخيل.

إن تقوية المالية العمومية في نظرنا رهين بسن سياسة تنموية هادفة ومستديمة، ونعتبر أن الإجراءات والتدابير التي نص عليها مشروع قانون المالية من أجل تأهيل المقاول المغربية، وتمكينها من مواجهة تحديات التنافسية وتحسين جودة الإنتاج الوطني من الأهمية بمكان، ولكن تبقى دون المستوى.

ومن منطلق أن المقاولات الصغرى والمتوسطة تقوم بدور أساسي في ميدان الإنتاج والتشغيل، فإن تحقيق التنمية ببلادنا يجب أن يمر عبر رفع كل الحواجز التي تعرقل الاستثمار والمقاولة، فتأهيل الاقتصاد الوطني يرتكز بالأساس على تأهيل المقاولة الصغيرة والمتوسطة.

إن هذا النوع من المقاولات المعول عليه لازال يفتقر إلى أسس تأهيلية حقيقية مرتبطة وجوبا بتيسير الحصول على التمويل المناسب، والموارد البشرية المكونة، والمناخ الإداري، والقانوني، والضريبي المشجع، فهذه الأسس التأهيلية لابد من ضمانها لنسيجنا الاقتصادي، ضمانا لتنافسيته.

وعلاقة بدعم المبادرة الخاصة، فإننا نسجل أنه رغم إبرام اتفاقيات التبادل الحر مع عدد من الدول ودخولها حيز التنفيذ، فإننا لم نلاحظ بعد إيجابياتها، وتبقى صادراتنا وارداتنا مرتبطة أساسا بالأسواق التقليدية للمغرب، وعلى الخصوص السوق الأوروبية، وبهذه المناسبة نتأسف على ضعف المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي التي لا تفوق 1% .

إن الحكومة مطالبة بتخليق الحياة العامة، وخصوصا ما تعلق منها بمجال الاستثمار، وخلق ثروات جديدة، الأمر الذي يفرض تمتيع المستثمرين برؤية سياسية واضحة وطويلة المدى، تضمن التنافسية الشريفة بين الفاعلين الاقتصاديين، وتضمن كذلك تكافؤ الفرص، لذلك لابد من الإقدام حالا على إعادة النظر في مرسوم الصفقات العمومية وتمكين البرلمان من إغنائه، وقانون التعمير، ووضع قوانين محفزة للاستثمار في مجال التربية والتكوين والتكوين المهني، تماشيا مع مقتضيات ميثاق التربية والتكوين، وإعادة النظر في طريقة توزيع أراضي المناطق الصناعية بسبب الإختلالات التي مست جلها.

فهناك أعداد هائلة من القطع الأرضية المخصصة للاستثمار واستفاد منها أناس على أساس إحداث مشاريع مرت عليها عشرات السنين ولا تزال غير مبنية، تحولت إلى مناطق للمضاربة العقارية، ونغتنم هذه المناسبة لنطالب الحكومة بجرد كل البقع الأرضية الغير المبنية بمختلف المناطق الصناعية من أجل استغلالها تنفيذا لدفاتر التحملات التي تحكمها.

كما نعلن تحفظنا على الطريقة التي تستعمل لتفويت الأراضي بمشاريع المدن الجديدة، على سبيل المثال "تامسنا و تامنصورت"، إذ يتم تفويت أراضي شاسعة تفوق طاقة المستثمر المغربي الصغير والمتوسط، فيصبح مقصيا أوتوماتيكيا من الاستثمار في مجال العقار بهذه المشاريع الكبرى.

نسجل كذلك تحفظنا على الإعفاء الضريبي الذي يستفيد منه المستثمرون الذين ينجزون 2500 سكن وما فوق، وهذا أكدناه مرارا وتكرارا داخل أجل خمس سنوات، وكذا المستثمرين الذين يشيدون أحياء جامعية يفوق عدد غرفها خمسمائة غرفة، لأننا نعتبر كل المغاربة سواسية في أداء الضرائب، وأن الغلاف المالي للمشروع لا يمكن أن يعتبر بحال من الأحوال وسيلة للميز بينهم، فإما أن يعمم هذا الإجراء على كل المنعشين العقاريين تماشيا مع مبدأ العدالة الضريبية أو يحذف نهائيا.

السيد الرئيس،

إن المغرب مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى بتأهيل نسيجه الاقتصادي لكي يكتسب المناعة والقدرة التنافسية اللازمة لمواجهة المنتوجات الأجنبية وذلك وفق منظور استراتيجي واضح.

والحديث عن التأهيل يجرنا إلى التساؤل عن مدى دعم الحكومة لاستراتيجية تأهيل القطاع الفلاحي، وتأهيل العالم القروي كفضاء تنموي يحقق الإقلاع لبلدنا.

وإيمانا منا داخل الفريق الحركي بأهمية القطاع الفلاحي كخيار ما فتئ يفرض نفسه في المقدمة بحكم تأثيره الكبير في الناتج الداخلي الخام وفي التشغيل، وهو مورد أساسي ضمن النسيج الاقتصادي الوطني، فإننا ندعو الحكومة بكليتها إلى تخصيص الأغلفة المالية الضرورية والكافية لتنفيذ السياسة المقترحة للقطاع الفلاحي، وإعطائه الأولوية والمكانة التي يستحقها، فضرورة ضمان الأمن الغذائي للبلاد والنهوض بالعالم القروي من جهة، وتحديات العولمة والتزامات المغرب في إطار اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، واتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، تستلزم إعطاء عناية خاصة لتنمية هذا القطاع الإستراتيجي.

السيد الرئيس،

إننا نسجل الإجراءات العملية والهادفة التي اتخذتها الوزارة الوصية خلال السنة الماضية، وهي ذات أهمية، نذكر منها على الخصوص تحسين نظام تسويق المنتوجات الفلاحية، والرفع من المساحات المزروعة.

ونعتبر كذلك أن التدابير التي أعدتها برسم الموسم الفلاحي 2007/2006 ستساهم بشكل عملي في تحديث القطاع الفلاحي، وتأهيله والرفع من تنافسيته، وفي إنعاش الاستثمار وتحسين مردوديته بفضل مراجعة سعر الفائدة بالنسبة للقروض الموجهة للقطاع الفلاحي، والرفع من الدعم الموجه لتجهيز الضيعات بأنظمة السقي المقتصدة في الماء، والرفع أيضا من الدعم الموجه للمكننة وتعميمه على كل الآلات الفلاحية، مع مواصلة تنمية قطاع الأشجار المثمرة بهدف الاستغلال الأمثل للتنوع الطبيعي، وإنعاش الزراعات الموجهة للتصدير، وكذا إنجاز برنامج نحو الأمية الوطني لفائدة الفلاحين.

إننا مع هذه المشاريع الطموحة التي تنوي الوزارة إنجازها على المدى القريب والمتوسط، إلا أننا نؤكد صعوبة تحقيقها، بسبب ضعف الغلاف المالي المخصص لهذا القطاع برسم السنة المقبلة.

السيد الرئيس،

إذا كان من وسيلة لا بد أن نعتمد عليها في التنمية القروية فتبقى أيضا هي الفلاحة، التي علينا أن نصاحبها بتجهيزات وتدابير تضمن العيش الكريم للمواطن القروي، وتساهم في إخراج البوادي من عزلتها ومظاهر إقصائها عبر تسريع بناء الطرق الريفية وإيصال الماء الصالح للشرب والربط بشبكة الكهرباء، وبناء التجهيزات الاجتماعية الضرورية من تعليم وصحة وغيرها وتوفير النقل وإحداث صناعات تطور المنتوج التقليدي المحلي وتضمن تسويقه على أوسع نطاق.

إن موضوع التنمية القروية تتداخل فيه قطاعات حكومية متعددة، ويفرض التنسيق والعمل الذي يشارك فيه جميع المتدخلين، لتحقيق تنمية قروية مستدامة.

السيد الرئيس،

لقد اعتبر مشروع القانون المالي أن قطاع السياحة يحظى بالأولوية في السياسة الحكومية، واعتبر أن اتفاق الإطار المبرم بين الدولة وفيدرالية السياحة والذي يمتد ما بين 2001 و2010 سيؤسس لسياسة سياحية جديدة تهدف إلى تمكين المغرب من جلب 10 ملايين سائح.

إننا في الفريق الحركي، نعتبر أن النتائج المحققة على مستوى هذا القطاع الإستراتيجي والهام عليها أن تعكس وتتماشى مع الإمكانيات السياحية الهائلة التي تتوفر عليها بلادنا، وأن المجهودات

المبذولة لإنعاشه لا بد من مواصلتها بحكمة وجدية وهدوء، لأن هذا القطاع يبقى حساسا وكثير التأثير، ويستلزم إحاطته بكل ضمانات النجاح.

ونأمل أن يساهم تحرير النقل الجوي، والأوراش السياحية الكبرى التي تم خلقها في تأهيل هذا القطاع وبلوغ الأهداف المسطرة له.

السيد الرئيس،

وارتباطا بالقطاع السياحي، التزمت الحكومة من خلال التصريح الحكومي لـــ 12 يوليوز 2006، بتنفيذ برنامج دقيق وهادف للنهوض بقطاع الصناعة التقليدية، بمراجعة الضوابط الخاصة بتحديد الضرائب المفروضة عليه والتي لا تتناسب مع الرواج التجاري للمصنوعات التقليدية، وتسهيل عملية حصول العاملين فيه على القروض البنكية بفوائد مخفضة، وعلى نظام للضمان الاجتماعي يراعي خصائص قطاع الصناعة التقليدية، وطبعا تبقى عملية البحث عن أسواق جديدة لتسويق منتوجاتهم من المطالب التي على الحكومة أن توليها كل العناية.

السيد الرئيس،

إن البعد الاجتماعي في ميزانية الدولة برسم السنة المقبلة يحتل أهمية كبرى ويبرز ذلك على مستوى جميع القطاعات الاجتماعية، وفي هذا السياق نستحضر الورش الاجتماعي الهام الذي أعلن عنه جلالة الملك في خطابه السامي ليوم 18 ماي 2005 والمتعلق بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، هذه المبادرة التي أراد لها جلالته أن تضع العنصر البشري في جوهر مجهود التنمية الاجتماعية، وترتكز على المواطنة الفعالة وعلى سياسة خلاقة، وتستند إلى مقاربة شمولية مندمجة ومستدامة، هدفها التصدي المباشر لكافة مظاهرَ الخصاص الاجتماعي، وذلك بخلق 170 ألف منصب شغل.

فيما يتعلق بقطاع التعليم والتكوين، فإننا نعتبر أن هذا القطاع هو المنطلق الأساسي في التنمية البشرية، بل هو محرك وقوة تأهيل وتأطير وتنمية ينبني عليه الاقتصاد الوطني.

ويمكن أن نقول بكل صراحة وموضوعية، أنه رغم ما بذل من مجهودات حميدة، فإننا لا زلنا في منأى عن الأهداف المحددة والمقررة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، بخصوص تحسين جودة التعليم وتعزيز مردوديته عبر إصلاح البرامج والمناهج المدرسية، والوسائل البيداغوجية واستعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والتواصل، عبر عدم تقييد رجال التعليم بكتاب مدرسي واحد وعبر التخفيف من الاكتظاظ.

ولنا أمل كبير بأن يسهم المجلس الأعلى للتعليم الذي نصبه جلالة الملك، في شتنبر 2006 بمناسبة الدخول المدرسي والجامعي، في الارتقاء بمنظومة التعليم إلى مستوى التطلعات للمشروع التنموي الذي يقوده جلالته من أجل تعميم المعرفة وترسيخ قيم المواطنة وإعداد أجيال المستقبل.

ولتلبية حاجيات المقاولات من الكفاءات وضع التصريح الحكومي أمام البرلمان في 2002 قطاع التكوين المهني ضمن الأولويات الأساسية للحكومة، باعتباره مصدرا أساسيا لتوفير الشغل والتقليص من حجم البطالة، وعنصرا حاسما في مسار تحديث الاقتصاد الوطني، وقد مكن من تزويد سوق الشغل خلال الأربع سنوات الماضية بحوالي 400.000 خريج ليتم بذلك تجاوز الأهداف المسطرة.

ونحن نعتبر أن هذا القطاع هو الذي سيمكن من مسايرة العولمة، خصوصا وأن منظومتنا التربوية فشلت إلى حد الآن في تكوين مؤهلين لمتطلبات سوق الشغل، لذلك نطالب بوزارة قوية، تشرف على هذا القطاع الهام الذي قد يحمل كمقترح إسم قطاع تكوين المهارات، وتعمل على تجميع كل مجالات التكوين المهني التابعة لمختلفَ القطاعات الحكومية، علما أن هذا القطاع يمكن أن يكون مدرا لربح كبير، من خلال إرسال أطرنا المكونة للعمل خارج أرض الوطن، بفضل مهاراتهم وتخصصاتهم الفنية.

وفي هذا السياق، ونظرا لعزوف الشباب عن الجامعات ورغبتهم في ولوج التكوين المهني، نطالب بضرورة ضمان مقعد لكل راغب في متابعة دراسته بهذا القطاع الذي لا يوفر الآن إلا مقعدا واحدا لكل أربعة راغبين، وندعو جميع أرباب الشركات أن يفتحوا أبوابهم للطلبة من أجل التدريب.

ولاشك أن المناظرة الوطنية الأولى في التكوين المهني التي نظمت أخيرا، قد نجحت في وضع توصيات هامة، ستشكل لا محالة أرضية لإرساء إستراتيجية صلبة وواضحة المعالم لتنمية القطاع على المدى المتوسط والبعيد.

السيد الرئيس،

رغم المجهودات المتميزة والمبذولة من طرف الحكومة في مجال الصحة والصحة العمومية على الخصوص فإن الأهداف المسطرة لم نصل إليها بعد، ولكن فإن الأبواب مفتوحة للحوار ومتابعته حول كل ما هو مسطر.

السيد الرئيس

بخصوص اللامركزية واللاتركيز، فإنها لم تعد في أغلب الدول كوسيلة جديدة لتدبير الشأن العام إلا في النصف الأخير من القرن العشرين، إلا أنها تعرف تباينا كبيرا من دولة إلى أخرى تتحكم فيه عوامل متداخلة منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فالمشهد ينطوي على ما هو فيدرالي، وما هو في صنف الحكم المحلي الموسع والدولة اللامركزة، وهناك من هو يبحث عن طريقه.

إن المغرب لا يمكن تصنيفه مع أي من هؤلاء، لأنه رسم طريقه واختار التدرج في سيره نحو اللامركزية الحقيقية، تلك التي سنصل إليها بأقل خسارة ممكنة، وفي وقت قياسي اعتبارا للتقييم الإيجابي للمرحلة التي قطعناها منذ أول انتخابات للمجالس البلدية عام 1960.

إن الخطاب الملكي السامي الموجه إلى المشاركين في الملتقى الوطني للجماعات المحلية المنعقد بأكادير يومي 12 و13 دجنبر الحالي يؤكد العناية الفائقة والرعاية الخاصة التي يوليها جلالته للجماعات الترابية بالمغرب، ونفس الحظ استفادت منه هذه الجماعات خلال فترة ملك جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني رحمه الله.

إن المغرب استطاع أن يضع إطارا مجاليا في ثلاثة مستويات (الجماعات-مجالس العمالات أو الأقاليم ثم الجهات)، وهذا ما اعتمدته أغلب الدول لكونه الأمثل للاستجابة إلى أغلبية المشاريع التنموية والاجتماعية والخدماتية ذات الصلة بمصالح المواطنين، كما أن التشريعات الحالية المعمول بها، وتلك التي تم ترميمها خلال محطات سالفة، مكنت من تأطير العمل اللامركزي بشكل مثمر حسن الخدمات للمواطنين، وكون رأس مال بشري طعم المؤسسات الدستورية بنخب محنكة سياسيا وإداريا على التعامل مع الشأن العام. كما مكنت الأحزاب السياسية من ملامسة الواقع الحقيقي للمجتمع، والتواجد الدائم داخله.

السيد الرئيس،

إن النسيج الجمعوي تعاظم وتكاثر، ونشط في كل المجالات بدعم ومؤازرة من الجماعات المحلية، ليصبح اليوم من أهم الشركاء المعول عليهم في إنجاح سياسة القرب، وتأطير المجتمع، وحماية المستهلك، ومحاربة الرشوة، والدفع في اتجاه الحكامة الرشيدة، وإقرار الشفافية، والعمل على ترسيخ قيم التضامن، والتماسك، والتعاون، ومحو الأمية.

إننا مهما عددنا من مزايا اللامركزية ببلادنا، فإننا لن نفي لها بحقها، ولكونها مسارا طويلا لا حد لعطائه، فإن فريقي يساهم باقتراحاته رغبة في إثراء عطاءات لامركزيتنا.

على مستوى الكثافة: بعض الجهات في المغرب تحتوي على عدد هائل من الجماعات القروية، لا يفصل بين مقر جماعتين إلا طريق في بعض الأحيان، كما أن العديد من هذه الجماعات لا مبرر لاستمرار وجودها، وقد يحل هذا الأمر بتشجيع الاندماج الإرادي بين جماعتين، أو الاندماج الذي تنتج عنه جماعات شريكة.

بينما بعض الجهات الأخرى تحتوي على جماعات متباعدة أكثر مما يسمح للمواطن قضاء حاجاته في ظروف عادية.

الاختصاصات الخاصة: إن الجماعات المحلية بمستوياتها الثلاثة: الجماعة – المجلس الإقليمي أو مجلس العمالة – الجهة، تكاد تتدخل في نفس الاختصاصات، مما يضع عدة مشاكل في التوافق حول المشاريع التي يستوجب برمجتها على مستوى المجالس الإقليمية والجهوية على الخصوص.

إننا نعتبر أنه من الضروري أن تختص الجهة بنوع من الاختصاصات الخاصة بها دون غيرها، وأن يختص المجلس الإقليمي بمشاريع، يختص بها هو أيضا، على أن تبقى بعض الاختصاصات يتكاملون فيها مع الجماعة الحضرية أو القروية.

الاختصاصات المنقولة إلى الجماعات المحلية:

من الضروري أن يكون هذا الإجراء محددا نوعيا وزمنيا، وإلا فإنه لن يدخل حيز الوجود أبدا.

الوسائل البشرية: لابد أن نأخذ بعين الاعتبار خصوصية العمل الذي يقوم به موظفو كل من الجهات والعمالات والأقاليم، والجماعات الترابية الحضرية منها والقروية، وأن نضع

لهؤلاء إطارا خاصا بهم "الوظيفة العمومية المحلية"، كما هو الشأن لمختلف موظفي المؤسسات العمومية، والشركات التي تملكها الدولة، وكذا وكالات الماء والكهرباء، ووكالات النقل الحضري، التي هي أساسا جماعية.

كما يجب دعم التكوين المستمر لهذه الفئة من الموظفين، ولا يفوتنا بهذه المناسبة أن نجدد الطلب بفتح الباب للمغادرة الطوعية لكل الراغبين من موظفي الجماعات المحلية أسوة بموظفي الدولة.

الوسائل المالية : رغم التحسن الذي عرفته ميزانية الجماعات المحلية، فإنها تبقى محدودة جدا، بالنظر لما هو منتظر منها في كل المجالات، إذ لا تتعدى ميزانية الاستثمار التي ستقوم بها سنة 2007، (4,5 مليار درهم) وهو ما يقل عن عشر ميزانية استثمار المؤسسات العمومية.

إن هذا التباين بين وسائل الجماعات المحلية، ووسائل المؤسسات العمومية، هو تباين معاكس تماما لما يطبع عمل الجماعات المحلية، من مواكبة في الصحف، ولدى الرأي العام، والمواطنين بمختلف طبقاتهم واهتماماتهم، في حين أن كل هذا يغيب عن مواكبة، ومراقبة، وتتبع عمل وإنجاز المؤسسات العامة، نأمل أن يعمل الجميع لإطلاع الرأي العام على عمل هذه المؤسسات، لما لها من تأثير على تجهيز البلاد واقتصادها.

الوصاية: إننا نعتقد أن الوصاية المالية ضرورية، وأن آليات ضبط الحسابات والتأكد منها ومن جدية الحفاظ على المال العام، وضمان احترام القانون لا بد من وضعها وإعمالها باستمرار. وفي نفس الوقت، نعتقد أن الوصاية الإدارية تثني عن المبادرة، وتقل من العزيمة، فلا نريد للامركزيتنا أن تقع في تعطيل أو تحت فرملة تحول دون ربح الوقت الضائع. لذلك نريد أن يكون للقضاء بكل تخصصاته موقعه المتميز لضمان التوازن اللازم بين ممثلي الدولة على المستوى المحلي والجماعات المحلية كما هو معمول به في الدول الديمقراطية التي نضع بلادنا في صفها.

تكافؤ السلط: بين المجالس، ورؤسائها، إننا نعتقد أنه من الضروري ضمان استقرار الرؤساء بالجماعات المحلية لمدة كافية، وهذا أمر حاصل الآن، لكن نعتقد أيضا أنه لابد من ضمان الحفاظ على مبدإ اللامركزية الذي يرمي أساسا إلى إشراك واسع في اتخاذ القرار، وهذا يتطلب إيجاد توازن بين سلطة المجلس وسلطة الجهاز التنفيذي، حيث أن غياب هذا التوازن يؤدي إلى لامبالاة أعضاء المجالس، وهو ما يكرسه الغياب الطاغي على جلسات المجالس الآن، وتعطيل عمل اللجان.

الجهات: إننا نعتقد أن الجهوية هو مستوى رفيع للتفكير والعمل والمنافسة في وضع الخطط التنموية المتناغمة مع مؤهلات مجال ملائم ترابيا وبشريا وثقافيا واقتصاديا، وهذا المنظور يجرنا إلى طلب إعادة النظر في التقطيع الجهوي الحالي، الذي لا يؤدي إلى النتائج المرغوب فيها.

العمل الجماعي للجماعات المحلية (نقابات الجماعات):

إن الإطار القانوني الذي يسمح للجماعات أن تقيم بينها عملا مشتركا، لم يفعل بكفية مرضية رغم ما فيه من منافع لهذه الأخيرة، ولا بد أن نفكر في آليات للتشجيع للسير في هذا الاتجاه، ويمكن أن نستفيد من المثال الفرنسي، حيث لا توجد جماعة واحدة لا تنتمي إلى مجموعة عمل مشترك، مما جعل ميزانية مختلف أشكال العمل الجماعي، تفوق ميزانية الجهات الفرنسية بأكملها.

اللاتركيز: إن جلالة الملك محمد السادس نصره الله، فصل في خطابه يوم 2006/12/12 في هذا الأمر، إيمانا من جلالته أنه لا لامركزية بدون لاتركيز، حيث قال حفظه الله " نحث حكومتنا على أن تبادر في الآجال القريبة إلى إعداد تصور استراتيجي وشامل، لمنظومة إدارة لامركزة، وفعالة، تعتمد المقاربة الترابية، وذلك بنقل السلط المركزية التي من الأجدى أن تمارسها الإدارة المحلية، وفق مخطط مضبوط في مكوناته وأفقه الزمني "

تمشيا مع توجه فريقي بخصوص ضرورة تخفيف الوصاية الإدارية، فإننا نطالب بإعطاء المجلس الأعلى للحسابات، والمحاكم المالية الجهوية الدعم اللازم، والوسائل الضرورية لتقوية حضورها لأجل تحصين المال العام، سواء لدى الجماعات المحلية، أو المؤسسات العمومية أو الإدارات العمومية.

السيد الرئيس،

يعتبر إصلاح الإدارة في نظرنا أمرا أساسيا من أجل مواكبة مسلسل التحولات الاقتصادية والمالية والتجارية، ودورها حاسم في تحضير شروط إنعاش الاقتصاد والمبادرة الحرة، ولا يمكن بلوغ التقدم

الذي نطمح إليه والمستوى الإنمائي الذي نبتغيه دون ترشيد هياكل تسيير الإدارة، وتمتين روابط الثقة بينها وبين محيطها وتحسين طرق تدبير مواردها البشرية.

ولقد جاء مشروع القانون المالي بأربعة أهداف رئيسية من أجل إصلاح هذا القطاع الهام، همت تعزيز فعالية تدخل الإدارة وترشيد نفقاتها، ووضع إدارة حديثة، واعتماد تدبير عن قرب عبر تنمية مسلسل اللاتركيز.

وبقدر ما نثمن هذه الإجراءات، ونسجل الإرادة القوية للحكومة لتطبيقها على أرض الواقع، نعتقد أن الإدارة لازالت بممارساتها من المعوقات الأساسية للاستثمار، ويتجلى فسادها في نظرنا في التماطل والتقاعس واللامبالاة، والتوظيف السلبي للسلطة التقديرية، واستغلال النفوذ، وعدم ترسيخ مبدأ المساءلة ضمن هياكلها، إضافة إلى تعدد المساطر الإدارية والتسيير الانفرادي وكثرة الوثائق، مما يؤدي إلى بطئ سير الإدارة في اتخاذ القرارات، ويجعلها تتسم بالرتابة والروتين وضعف الخدمات.

لذا، فإدارتنا في حاجة إلى إصلاحات أكثر شمولية وإلى تغيير جدري يمس في العمق علاقة هذه الإدارة بالمواطن حتى تصبح وسيلة دفع بركب التنمية المستدامة.

السيد الرئيس

ارتباطا بموضوع إصلاح الإدارة العمومية، يبقى موضوع استكمال إصلاح قطاع العدل من المواضيع التي لازال يستأثر باهتمامنا الكبير والدائم بمناسبة مناقشة قانون المالية، وذلك لأهميته القصوى في توطيد أسس دولة الحق والقانون، وخلق المحيط الملائم لاستقطاب الاستثمار، فالمرحلة تفرض توفر بلادنا على نظام قضائي فعال ونزيه، ومستقل استقلالا تماما لا يطوف حوله أي شك.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق الحركي. الكلمة الآن للأستاذ عبد الحق التازي باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية،فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الحق التازي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

ونحن نناقش اليوم، مشروع القانون المالي لسنة 2007 نستحضر الخطاب الملكي عند افتتاح السنة التشريعية يوم 13 أكتوبر عندما أكد جلالته " أن التنمية البشرية بتوفيرها لوسائل العيش الكريم، هي خير دعامة لتحقيق الديمقراطية، كما أن الديمقراطية بتعميقها للوعي بالالتزام الوطني، تعد تنمية سياسية تساهم في النهوض بالتنمية البشرية ".

إن الجميع يؤكد الطابع الاستثنائي المتميز لهذه المناقشة التي تصادف آخر سنة تشريعية قبل انتخابات مجلس النواب فهي تتجاوز حدود اختيارات وأولويات السنة المالية المقبلة لأنها فرصة متميزة لتقييم حصيلة عمل حكومي شمولي، يشكل استثمارا لمكتسبات بلادنا منذ مجيء حكومة بداية التناوب سنة 1998. وهي أيضا فرصة حوار بناء منتج تنضاف إلى ما سبق من مناسبات للتواصل بين الحكومة والبرلمان عبر التصريحات التي تقدم بها أكثر من مرة السيد الوزير الأول ومناقشات القوانين المالية وغيرها من النصوص التشريعية المهمة.

وإذا كان البعض قد عاب على أن تقديم هذا المشروع قد غلبت عليه مقاربة الحصيلة، فإننا نعتبر بكل موضوعية أنه من حق بل من واجب الحكومة أن تبرز حصيلة عملها وتدافع عنها ومن واجبنا في المؤسسة التشريعية أن نطالبها بذلك، وللأغلبية أن تقوم بدورها في التعاطي مع هذه الحصيلة كما للمعارضة ذلك. وتأسيسا على هذا النهج فإننا في الفريق الاستقلالي نسجل أن الحكومة قد عملت في المجمل على تحقيق الالتزامات المرسومة التي أعلنت عنها في التصريح الحكومي، بل إنها تجاوزتها في عدد من القطاعات ، ولهذا ينبغي في رأينا الانفتاح على مهام المستقبل بكل تفاؤل، ولكن بعزيمة أكبر لمواجهة المصاعب بالجرأة والخلق والمبادرة.

السيد الرئيس،

سنناقش مشروع القانون المالي لهذه السنة – كما تعودنا– وفق رؤية موضوعية تقف على عناصر القوة التي تدعم نظرتنا التفاؤلية للمستقبل، وتبرز كذلك المظاهر السلبية التي يجب التغلب عليها لرفع

كل معيقات الإصلاح وبناء صرح النمو الاقتصادي والاجتماعي الذي تصبو إليه بلادنا.

وهكذا فإن تدخل الفريق الاستقلالي سيركز على المحاور الأساسية التالية:

المحور الأول: ظرفية القانون المالي ومميزات المرحلة.

المحور الثاني: المعطيات الإيجابية ناطقة بالأرقام والدلالات.

المحور الثالث: تحديات لكسب امتحان الديموقراطية وامتحان التنمية.

وقبل التطرق لهذه المحاور لا يفوتنا أن نجدد دعوتنا للحكومة إلى أهمية إشراك البرلمان في الأشغال التحضيرية لمشروع القانون المالي، والحرص بانتظام على تتبع تنفيذ الميزانية المصادق عليها ودراسة توجهات المشروع الجديد عند إعداده.

المحور الأول:

ظرفية القانون المالي ومميزات المرحلة

تتميز مناقشة مشروع القانون المالي هذه السنة بظرفية حاسمة بالنسبة للقضية الوطنية، وكذا باستشراف موعد سياسي مصيري في ترسيخ البنيان الديمقراطي.

فالقضية الوطنية تجتاز مرحلة دقيقة، يؤكد خلالها المغرب حرصه على التسوية النهائية لتوتر مفتعل عرقل جهود التنمية في منطقة المغرب العربي بإصرار حكام الجزائر على معاكسة الحقوق المشروعة لبلادنا في استكمال وإرساء وحدتها الترابية بترويجهم وبدعمهم للأطروحة الانفصالية، وسعيهم إلى تقويض كل المجهودات الأممية لإيجاد حل نهائي وعادل يوفر على شعوبنا إهدار مقدراتها المادية والبشرية، وتوجيهها نحو التعاون لبناء التقدم والنمو المسند بقيم التاريخ والنضال المشترك وبروح الوحدة المغاربية التي أسسها الرواد، ووقع وثائق ميلادها الشهداء بدمائهم وتضحياتهم ووفائهم الذي أعطى مؤتمر طنجة لأحزاب المغرب العربي سنة 1958، وأدى فيما بعد إلى تأسيس اتحاد المغرب العربي في مراكش يوم 17 فبراير 1989.

لقد بذل المغرب طيلة العقود الثلاث الماضية جهودا كبيرة للبناء والإعمار والنمو في أقاليمه الصحراوية المسترجعة، وواجه أبناؤه بإصرار ووطنية عالية ضريبة معاكسة حقوقهم التاريخية المشروعة، وأدان أمام المنتظم الدولي ظروف الاحتجاز المفروضة على أبنائه في مخيمات تندوف، ومكن الكثير من البلدان في إفريقيا والعالم من الإطلاع على حقيقة الوضع في المنطقة، حيث توالى سحب الاعترافات بالجمهورية الوهمية، وأصبح الجميع يتطلع إلى حل سياسي متفاوض عليه؛ وقد أخذ المغرب مبادرة صياغة مقترح عملي، فتح جلالة الملك بشأنه مشاورات مع الأحزاب السياسية والمجلس الاستشاري للشؤون الصحراوية، وذلك ما قد اكتملت حلقاته، قبل أيام حيث انتهت دورة المجلس إلى صياغة تصور مستقبل الأقاليم الصحراوية في إطار الجهوية الموسعة تم رفعه إلى جلالة الملك الضامن لاستقلال البلاد ووحدة الأمة وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة.

إن مبادرة الحل النهائي من خلال جهوية موسعة في إطار السيادة المغربية من شأنها تحقيق التسوية النهائية لقضيتنا الوطنية وإنقاذ مصير المغرب العربي لتجسيد وحدته التي تشكل قوته وضمانة صموده وتطوره في زمن العولمة والانفتاح والتسابق السريع لجني ثمار التقدم العلمي والتكنولوجيات الجديدة الهائلة.

ونحن نأمل أن يتجاوب الإخوة في الجزائر مع نداء العقل لمواجهة معركة المصير المشترك، وينصرفوا عن مواقفهم المتجاوزة حتى يتأتى طي هذه الصفحة القاتمة، وتتوجه بلداننا نحو تحقيق طموحات شعوبها في التنمية الشاملة.

السيد الرئيس،

إن ترسيخ البنيان الديمقراطي هو أساس كل تنمية اقتصادية واجتماعية، وقد قطع المغرب شوطا مهما في الإصلاح السياسي الهادف إلى إرساء دولة المؤسسات، وتصحيح آليات التعبير الحر عن إرادة الشعب بإصلاح القوانين الانتخابية، وإقرار الوسائل الكفيلة بضمان الشفافية والنزاهة وحياد السلطة. وإذا كانت هذه الطريق محفوفة بالمصاعب، فإن الإيمان بالديمقراطية الحق كاختيار لا رجعة فيه يقتضي مضاعفة الجهود لقطع دابر كل المتربصين والمفسدين، وذلك ما يتطلب في رأينا تدعيم الإصلاحات السياسية المنجزة سواء

ما تعلق منها بتدقيق فصل السلط، وصلاحيات كل من غرفتي البرلمان وتركيبة مجلس المستشارين وطريقة انتخاب أعضائه، وتفعيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولكنه يقتضي أيضا احترام المشروعية والاحتكام أولا وأخيرا لمقتضى الدستور والقانون.

لقد أكدنا بمناسبة ما أثير غداة إعلان نتائج تجديد ثلث مجلس المستشارين، أننا نرفض وندين الإفساد الانتخابي وكل الذين وراءه، ودعونا إلى تعميم التحقيق وإلغاء كل العمليات الانتخابية كلما ثبت استعمال المال وانتهاك القانون تفاديا لفتنة الانتقائية، وشددنا قبل ذلك وبعده على ضرورة سلوك المسطرة القانونية السليمة في التعاطي مع هذا الموضوع. لكن غير ذلك هو ما وقع.

إن لإنهاء أسباب الإفساد الانتخابي باستعمال المال الكثير من الوسائل الوقائية والزجرية، ومن أهم الوسائل الوقائية بالإضافة إلى تخليق الحياة السياسية، مراجعة الأساليب القانونية وفي مقدمتها نمط انتخاب أعضاء مجلس المستشارين، كما اقترحنا ذلك عند اجتماع الحكومة مع الأحزاب السياسية لإعداد القوانين الانتخابية.

لقد أستل البعض سيوفهم بمناسبة اقتراع 8 شتنبر للإجهاز على هذه المؤسسة التشريعية الدستورية التي يدرك الجميع ظروف إحداثها في دستور 1996. ولكن الكثيرين يتغاضون عن قيمتها المضافة الحقيقية في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتميزة التي تشهدها بلادنا ، وإذا كان المجال لا يسمح لإبراز أهمية الثنائية البرلمانية في المسار الديموقراطي ، فإنها على الأقل مناسبة لنا لندعو إلى حوار وطني شامل حول هذا الموضوع بعيدا عن كل الأحكام الجاهزة ، وعن الخلط بين الواقع وما يجب أن يكون عليه الحال.

وفي انتظار ذلك فإن المغرب مقبل على استحقاق حاسم سنة 2007، ونعتبر أن النقاش الذي صاحب إقرار قانون الأحزاب ومراجعة عدد من مقتضيات القوانين الانتخابية المعروضة حاليا على مجلسنا، من شأنه تقوية السلوك الديمقراطي وعقلنة المشهد السياسي.

المحور الثاني:
المعطيات الإيجابية ناطقة بالأرقام والدلالات

السيد الرئيس،

إن العناوين التي تدل على القيمة المتميزة لميزانية 2007 في إطارها الزمني متعددة من الناحية السياسية، وكذلك من ناحية تتويج هذه المرحلة من الأوراش و البرامج التي نالت عليها الحكومة تأييد الأغلبية سنة 2002 .

وقد دعم وزير المالية تقديمه بمؤشرات تسلط الضوء على حقائق إيجابية يمكن إجمالها في خمسة معطيات مسندة بالأرقام والدلالات:

1) المعطى الأول: تحسن الإطار الماكرو اقتصادي

و يتجلى ذلك في تقوية معدل النمو الذي ينتظر أن يصل هذه السنة إلى 7.3 % بعد أن تحسن في السنوات الأخيرة بمتوسط 5% مقابل 2% في السنوات السابقة، وذلك ناتج بالطبع عن انبعاث قطاعات منتجة جديدة تساعد الاقتصاد الوطني على التخلص من التبعية المطلقة للتقلبات المناجية.

ويتجلى هذا التحسن أيضا على مستوى الاستثمار (26مليار درهم) بزيادة نسبتها 20% مقارنة بسنة 2006 إضافة إلى الاستثمارات بواسطة صندوق الحسن الثاني والصناديق الخصوصية والجماعات المحلية واستثمارات المؤسسات العمومية التي تشكل وحدها 61% من استثمارات الدولة ، حيث سيصل المجهود الإجمالي الاستثماري إلى 90 مليار درهم.

ويكمن المظهر الثالث لهذا التحسن في تنامي معدل الادخار الذي بلغ سنة 2005 نسبة 28.4% مقابل 20.4% سنة 1997 ، وفي التحكم في التضخم ، وارتفاع مدخرات الاحتياطات الخارجية بمقاييس غير مسبوقة : 20 مليار دولار.

2) المعطى الثاني: تدعيم تدخلات السلطات العمومية في الإصلاحات والاستثمارات.

وذلك باعتماد تدابير لتقويم أداء المؤسسات الاقتصادية والخروج بها من الأوضاع السيئة التي راكمتها، والتي كانت تجعل منها عبئا ثقيلا على الميزانية.

3) المعطى الثالث: تحول كمي ونوعي على مستوى القطاعات المنتجة.

وذلك بفضل نهج سياسات قطاعية واعدة بدءا بتعزيز تنافسية الفلاحة لتفعيل اتفاقية التبادل الحر، وتقوية مؤهلات الصيد البحري و الإعداد لإصلاح قطاع الطاقة وتطوير وسائل الاستغلال المعدني وتنفيذ استراتيجية واعدة في مجالي السياحة والصناعة التقليدية، والاعتناء بوضعية التجار والحرفيين والمهنيين وذلك بتفعيل سريع للمبادرات التي اتخذها الحكومة لصالحهم في ميادين الاستثمار والسكن والتغطية الصحية .

لقد أصبحت للمغرب استراتيجيات للسياسات القطاعية، تمكن من العمل وفق أهداف محددة في الكم والكيف، و إن الحرص على تجانس هذه الاستراتيجيات ينبغي أن يكون دوما هاجس الحكومة.

وهذا التحول يمكن على سبيل الذكر لا الحصر الاستشهاد به في عدد من المجالات:

-وضع استراتيجية صناعية جديدة في إطار مخطط الانبثاق بهدف تشجيع ظهور وتطور مهن جديدة (الأنشطة الخدماتية عن بعد والتعاقد من الباطن) وإرساء التنمية على أسس جديدة (الصناعات الغذائية وتحويل المنتجات البحرية).

ـ وفي السياحة تزايد العدد السنوي للسواح بمعدل 7.7% منذ 1999 وتزايدت المداخيل بمعدل سنوي قدره 13.6 % ، وبلغت مداخيل السياحة سنة 2006 رقما قياسيا 51 مليار درهم مقابل 13.8 مليار سنة 1997.

ـ وفي السكن والبناء تزايدت طلبات الترخيص بمعدل 8% مابين 2003 و 2006 في الوقت الذي ظلت في حدود 1% ما بين 1990 و 1995 ، وتطور إنتاج السكن الاجتماعي من 20 ألف وحدة سنة 1996 إلى 120 ألف سنة 2006 .

ـ وارتفعت وتيرة بناء الطرق القروية إلى 1500 كلم سنويا وحصل تقدم كبير في قطاع الاتصالات (14 مليون انخراط سنة 2006 و330 ألف في شبكة الانترنيت).

ـ وبالموازاة مع هذه المجهودات تتوجه بلادنا نحو اعتماد استراتيجية فلاحية تقوم على تثمين الموارد الطبيعية وإصلاح مختلف شعب الإنتاج والري والتأهيل.

4) المعطى الرابع: انفتاح آفاق جديدة للاستثمارات.

ونذكر من ذلك:

* الشروع في نهج التدبير النشيط للدين الخارجي من خلال تحويله إلى استثمار عمومي أو خصوصي؛

* تفعيل المقتضيات المتعلقة بتشجيع الاستثمارات وتحسين عملية عبور الأشخاص والسلع؛

* المساهمة الفعالة في إنعاش الصادرات؛

* تنمية التدبير الذاتي لدى المقاولات المصدرة؛

* سن سياسة جديدة للشراكة مع القطاع الخاص للنهوض بالقطاعات الحيوية في السياحة والتعمير والفلاحة والفوسفات؛

* تحسين ولوج المقاولات للتمويل واتخاذ تدابير تحفيزية؛

* إحداث بنيات الاستقبال وتحمل إنجاز البنيات التحتية الخارجية وتعبئة الملك العقاري للدولة؛

* اتخاذ تدابير مؤسساتية وتمويلية وتحفيزية لتأهيل المقاولة وإنعاش جودة الإنتاج.

5) المعطى الخامس: استفادة مباشرة للقطاعات الاجتماعية من مجهود التنمية البشرية.

تتعدد مؤشرات استفادة القطاعات الاجتماعية من السياسة الاقتصادية والمالية التي اعتمدتها الحكومة، والتي تبلورها تدابير مشروع القانون المالي المعروض علينا، حيث تستقطب هذه القطاعات 55% من الميزانية في مقابل 42% فقط سنة 1992 وهذا يعكس الاهتمام بالإنسان باعتبار أن الإنسان هو الرأس المال الحقيقي لكل تنمية في بلادنا.

فعلى مستوى منظومة التربية والتكوين عرف تعميم التمدرس تطورا بتزايد أعداد التلاميذ والطلبة وأطر التدريس بنسب مهمة اقتضت زيادة ملحوظة في الاعتمادات (زيادة في ميزانية التعليم 2.5 مليار درهم باعتماد 34مليار درهم أي نسبة 32% من ميزانية الوزارات).

ويشهد قطاع الصحة دعما ملحوظا (7.4 مليار درهم أي 6% من الميزانية) إلى جانب مواصلة التغطية الصحية، حيث ينتظر انطلاق نظام المساعدة الطبية، كما تواصل الحكومة استدراك متأخرات الدولة لفائدة صندوق التقاعد (55 مليار درهم مابين 1997 و2006).

وتمتد الآثار الإيجابية على القطاعات الاجتماعية لتشمل مجالات العدل والتشغيل والتنمية الاجتماعية والشباب ومحاربة الأمية والأشخاص المعاقين..

السيد الرئيس،

إن مواجهة آفة البطالة يتطلب عزما قويا وإرادة لا تلين، تأخذ بالاعتبار وجوب تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام من خلال تشجيع الاستثمار المنتج، الذي تستطيع بلادنا بواسطته استيعاب الطلب السنوي المتزايد ومعالجة ما تراكم من عجز في توفير فرص الشغل. وبالموازاة مع مجهود التنمية تعمل الحكومة على اعتماد آليات مباشرة للتصدي لهذه المعضلة الاجتماعية.

وإذا كان من السابق لأوانه تقييم البرامج المتمخضة عن (مبادرات التشغيل): إدماج، تأهيل، ومقاولتي، فمن الواجب التنبه إلى أهمية تعزيز هذه الآليات وتفويتها ومواكبتها ليس فقط لتحقيق الأهداف الكمية والنوعية المرسومة ولكن لبحث إمكانية توسيعها اعتبارا للضغط المتواصل الذي يشكله الطلب وضرورة ملاءمتها لحاجيات السوق بربط التكوين بالانتظارات التنموية.

السيد الرئيس،

إلى جانب المعطيات الإيجابية التي يبلورها توجه مشروع الميزانية نسجل المكسب الهام جدا الذي يتجلى في إصدار المدونة العامة للضرائب التي كانت دائما أحد مطالبنا الملحة، ونحن نعتز بأن الحكومة التي نشارك فيها ونؤيدها توصلت إلى تحقيق هذا الالتزام، ونعبر عن تقدير خاص للأطر الكفأة في إدارة الضرائب التي سهرت على بلورة وصياغة هذه المدونة، وننتظر أن يتم السهر على حسن تطبيقها.

كما نسجل إيجابا بداية إصلاح أسعار الضريبة على الدخل، وهو تعديل أساسي ظللنا متمسكين بتقديمه بمناسبة كل مشروع للقانون المالي منذ 1987، ونحن نعتز ببلوغ هذا المكسب ونتطلع إلى مزيد من الإصلاح بما يحقق العدالة الجبائية المنشودة.

ولا يفوتنا أن ننوه بالتخفيضات المقررة على مستوى حقوق الجمرك بهدف الحد من آفة التهريب وتقوية تنافسية بلادنا ودعم القطاعات المصدرة. وأيضا بالإقدام على إصلاح الجبايات المحلية في تجاوب آخر مع مطلب ملح.

السيد الرئيس،

إننا نشيد بتركيز السيد وزير المالية على البعد المجالي الذي يبلور اهتماما خاصا بالاختيار الجهوي للتنمية اعتمادا على اللامركزية وتدعيم الديمقراطية المحلية. فبفضل هذا البعد يمكننا عند قراءة ميزانية الاستثمار الوقوف على مواقع أهم المشاريع العمومية ومجالات النفقات الاستثمارية الرئيسية، كما أن المخطط المحاسبي الجديد سيضمن انسجام وتوحيد كيفية تقديم الميزانيات الجماعية، الأمر الذي سيدعم حسن التدبير المحلي وضبط جميع الممتلكات والحسابات الجماعية، ويتيح إمكانيات أفضل لمساهمة الجماعات المحلية في التنمية.

وقد جاء خطاب جلالة الملك أول أمس في أكادير عند افتتاح ملتقى الجماعات المحلية، ليركز على هذه المعطيات بالإشارة إلى تخويل الجماعات المحلية المنتخبة الصلاحيات الواسعة والموارد المالية والبشرية اللازمة لتدبير الشأن المحلي عبر حكامة جيدة معتبرا أن الجهوية هي أنسب فضاء لتحقيق التنمية المندمجة والمتنوعة، وركيزة أساسية لبناء الدولة المغربية الحديثة، وهي الجهوية التي يجب أن تكون مصاحبة باللاتمركز الإداري الذي دعا في شأنه الحكومة إلى إعداد تصور استراتيجي في أقرب الآجال.

وسنكون في المؤسسة التشريعية مدعمين لكل تصور يترجم الإرادة التي عبر عنها جلالة الملك، والتي كانت دائما بالنسبة لنا في حزب الاستقلال اختيارا أساسيا: الجهوية الموسعة حيث تتألق الكفاءات المحلية، وتبرز الإمكانيات والمعطيات الخاصة بكل جهة لتسهم في تنمية متجانسة ومستدامة.

إن جميع جهات المغرب ستعكس هذه الدينامية، وستبرز إمكانية اعتماد آليات لتحقيق التوازن المتكافئ بواسطة البرامج الوطنية والميزانيات القطاعية وتدخلات العمالات والأقاليم والإدارات الخارجية التي يجب أن تكون في خدمة الجهة وإنجاز مشاريعها.

المحور الثالث:

تحديات لكسب امتحان الديمقراطية والتنمية

أولا: من أجل تواصل أحسن لاستثمار الحصيلة الإيجابية في استشراف المستقبل.

من المؤكد أن الحصيلة الإيجابية التي بنى مشروع القانون المالي عليها مقتضياته، تحتاج من الحكومة ومكونات الأغلبية التعريف بها على أوسع نطاق لشرحها وتقريب مضمونها إلى الرأي العام، ومسؤولية التواصل هذه يفرضها أيضا واجب مواجهة كل تشكيك أو تقليل من أهمية الطفرة التنموية التي تعيشها بلادنا بفضل الإصلاحات البنيوية والهيكلية التي بوشرت منذ حكومة بداية التناوب، وهي الإصلاحات التي ينبغي العمل على تدعيمها لتحصين مرحلة الانتقال الديمقراطي من كل ردة، واستشراف المستقبل بكل إصرار وإرادة.

ثانيا: تعديلات الأغلبية لدعم مقتضيات المشروع.

إن التطور الاقتصادي يتم بمساهمة الجميع (القطاع العمومي والخاص والجماعات المحلية والمجتمع المدني وعبر المنهج التشاركي) ويستقطب رؤوس أموال وطنية وأجنبية، وكل ذلك يتطلب وضوح الرؤية فيما يخص تحفيز الاستثمار، بمواصلة مجهود إصلاح الإدارة والقضاء بضمان استقلاليته ومهنيته، وتبسيط المساطر والحزم في محاربة اقتصاد الريع والامتيازات، وجعل التحفيزات تعكس الاحتياجات الحقيقية لنمو الاقتصاد الوطني والتطور الاجتماعي.

ونحن ندعو في هذا السياق إلى اعتماد منظور جديد للتضامن الاجتماعي لدعم العائلات المعوزة بديلا لآليات صندوق المقاصة بتمكينهم من دعم نقدي بناء على إحصاء مضبوط ومراقب حتى لا يستفيد من هذا الإجراء إلا الذين يستحقونه.

كما ندعو إلى فتح ورش إصلاح التشريع العقاري قصد توحيد النظام العقاري وتبسيط مساطره والحد من الاستغلال العشوائي والدفع بالعقارات الموات إلى القيام بدورها في التنمية وهذا ما يقتضي جرأة ورصانة وحكمة وبعد نظر ، نأمل أن تتم مباشرتها في أقرب الآجال .

وكل هذا يستدعي في نظرنا إرادة لا تردد فيها ولا تراجع ومن هذا المنطلق تقدمنا في الفريق الاستقلالي مع باقي فرق الأغلبية بتعديلات أدى التجاوب مع الحكومة إلى اعتماد الكثير منها (30 تعديلا مقبولا) مما يؤكد فضائل الحوار، والقيمة المضافة الإيجابية التي يساهم بها مجلسنا.

وهكذا دعونا إلى الحفاظ على إعفاء أموال الاستثمار والسلع التجهيزية من الضريبة على القيمة المضافة على اعتبار أنه يندرج ضمن منظومة التحفيز على الاستثمار وأن التراجع عنه من شأنه أن يؤثر سلبا على حجم الاستثمار وأن يؤدي على الخصوص إلى انخفاض في نشاط قطاع قرض الكراء (Leasing) الذي باتت مساهمته واضحة في تجهيز وعصرنة المقاولات ولاسيما المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تعتبر عضد الاقتصاد الوطني.

وقد أبدت الحكومة بعد الحوار المهم الذي جرى في هذا الصدد استعدادها لتمديد فترة الإعفاء مرة أخرى (مجلس النواب مددها من 12 إلى 18 شهرا)، وقد استقر الرأي بعد نقاش بناء على منح الإعفاء خلال 24 شهرا.

وفي نفس السياق طالبنا بإعفاء الاستثمارات الممولة عن طريق الصندوق الوطني لتأهيل المقاولات (فومان) من الضريبة على القيمة المضافة لتلافي تضخيم هذه البرامج الاستثمارية، وحرصا على تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة في تأهيل تجهيزاتها الإنتاجية وتحسين قدرتها التنافسية، غير أن الحكومة لم تستجب لهذا التعديل ونأمل — كما وعدت بذلك — بتعميق دراسة مقترحنا نظرا لأهمية مبرراته.. وكل سنة غادي نبقاو نجيبوه آ السيد فتح الله.

وحظي تعديل آخر بقبول الحكومة يقضي باستمرار الملزمين الذين أبرموا مع الدولة اتفاقيات استثمار قبل فاتح يناير 2007، في الاستفادة من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على السلع التجهيزية والمعدات والأدوات المقتناة خلال مدة 36 شهرا ابتداء من تاريخ توقيع هذه الاتفاقيات.

ومن تعديلاتنا المهمة التي تجاوبت معها الحكومة تلك الرامية إلى تشجيع صغار المدخرين بإعفاء الشركات التي تلج البورصة، حيث تم تمديد الامتيازات الجبائية المنصوص عليها في ميزانية 2004 إلى غاية 31 دجنبر 2009.

ووافقت الحكومة أيضا على تعديلاتنا من أجل عدم فرض الرسوم والمكوس الجمركية المستحقة عندما يتم بترخيص من الإدارة، تصدير

منتجات المقاصة أو البضائع أو الأشياء أو المعدات على الحالة التي استوردت عليها بعد انصرام الأجل المقرر.

وقد راجعنا الموقف الذي اتخذه إخواننا في مجلس النواب من إعفاء جامعة الأخوين والعصبة الوطنية لأمراض القلب والشرايين ومؤسسة زايد بن سلطان من الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة وواجبات التسجيل، حيث أعدنا بموافقة الحكومة المقتضيات المتعلقة بهذا الشأن إلى الحالة التي جاء بها المشروع الأصلي حين تقديمه أمام مجلس النواب مستندين أولا على احترام المغرب للاتفاقيات الثنائية التي أبرمها مع بعض الدول العربية الشقيقة الراعية لذلك الاستثمار وعلى الدور المتميز لهذه المؤسسات في مجالي التعليم والصحة، ونحن على يقين أن مجلس النواب سيأخذ بعين الاعتبار تلك المبررات.

وتجدر الإشارة إلى أن كثيرا من التعديلات المقترحة الأخرى انصبت على تخفيف العبء الجبائي، ولا سيما بالنسبة للمواد الأكثر استهلاكا، ونتطلع كما صرح بذلك السيد وزير المالية أن تتم ابتداء من السنة المقبلة مراجعة شاملة لأسعار هذه الضرائب .

ثالثا: من أجل برنامج تعاقدي لترسيخ الإصلاح الضريبي.

وفي إطار هذا الإصلاح دائما نحن نعتبر المدونة مكسبا مهما، ولكننا لا نخفي أننا كنا ننتظر من الحكومة تقديم تصور شمولي، ذلك أن تقليص الضغط الجبائي على الأشخاص الذاتيين والمعنويين عرف بعض التأخر ربما يرجع إلى نقص في الجرأة لاعتماد تخفيضات تدريجية على أساس: تخفيض الأسعار مقابل توسيع القاعدة.

إننا إذ نشيد بالإصلاح عبر تجميع المقتضيات الضريبية ندعو إلى ميثاق جديد يكون بمثابة برنامج تعاقدي يحقق تقليصا تدريجيا لأسعار مختلف الضرائب وتوسيعا متلائما للقاعدة الجبائية، وهو ما من شأنه تحسين المداخيل وفي نفس الوقت توضيح الرؤية بالنسبة للمستثمر.

ونود بمناسبة هذا الموضوع أن نجدد مطلبنا- السيد الوزير – بضرورة الاستفادة من الدراسات العلمية المنجزة في موضوع الزكاة وفتح حوار جدي ومجدي بين إدارة الضرائب والعلماء والجمعيات المختصة لتفعيل الحساب الخصوصي حتى تلعب الزكاة وظيفتها الاجتماعية المحددة لها في الشريعة الإسلامية.

تلك كانت مساهمة منا في المناقشة العامة لمشروع القانون المالي الذي نأمل أن يكون تنفيذه فرصة أخرى لمواصلة مجهود ربط التطور الاجتماعي بالتنمية الاقتصادية، وهو المجهود التي تساهم فيه كل فعاليات البلاد بحماس لتأهيل النسيج الاقتصادي في مواجهة تحديات الانفتاح وتحسين معيشة المواطنين، بنهج سياسة تضامنية تحقق العدالة وتقضي على الفوارق الاجتماعية والمجالية، وترسخ مكتسبات بلادنا التي لا رجعة فيها من أجل إرساء دعائم المجتمع الديمقراطي الحداثي الذي يرتبط فيه عضويا النضال من أجل الديمقراطية بمعركة التنمية البشرية.

واعتبارا للمعطيات الإيجابية التي تمخضت عن قراءتنا لمشروع القانون المالي لسنة 2007 كحلقة في مسيرة الإصلاحات السياسية والتأهيل الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا ونظرا لتجاوب الحكومة مع معظم مقترحاتنا في حوار بناء ومجدي فإننا سنصوت إيجابا على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن للأستاذ المعطي بنقدور عن فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2007 الذي أعدته الحكومة التي ننتمي إليها وندعمها بالنصيحة والمشورة.

إن هذه السنة يشكل فيها قانون المالية مناسبة للاستدلال بالمنجزات، وما سيلحقها من إنجاز بغية استكمال المشروع الوطني وتحصينه، وهو بالمناسبة مشروع يستلهم أبعاده من التصريح الحكومي لنونبر سنة 2002، التصريح التكميلي يوليوز2003 الخاص بسياسة القرب، ثم التصريح الخاص بالأوراش الكبرى ماي 2005 كلها كانت محطات للتشاور وتدعيم توجهات الحكومة.

إن المغرب يعرف حركية دائمة في جميع ربوعه وأصبح ورشا مفتوحا لمشاريع كبرى تهم جل الميادين تسرع من وثيرة العمل الحكومي كما وكيفا، لتحقيق تطلعات عموم أبناء المغرب خصوصا الفئات المستضعفة، ولهذه الغاية جاء خطاب السيد وزير المالية تحت شعار ميزانية الثقة:

ويعني بذلك الثقة في الاختيارات، والثقة في المسار والمستقبل، والثقة في عهد ملك المغرب القيادة الحداثية والتي يوما عن يوم تزيدنا شحنا من الأمل والثقة إزاء مقومات بلدنا وخصوصياته الحضارية وهويته الدينية، ووحدة صفه، وكل ما يقوي عزائمه واستقراره واستقلاله، وحرية اختياراته وتوجهاته.

وهذا هو سبيل نجاح المسيرة التنموية الذي كانت نتاجا لحسن التدبير والتخطيط لإصلاح مقومات اقتصادنا وحمايته وتحصينه أمام التحديات والإكراهات الخارجية والداخلية على الخصوص ليستجيب لمتطلبات الإصلاح والتصحيح، وهذه المسيرة كانت سببا في حدوث هذه الانطلاقة نحو المشاريع والأوراش الكبرى المهيكلة للاقتصاد الوطني، وكانت السبب في وضع المقاربة الجديدة للتنمية البشرية، وكانت السبب كذلك في فتح مختلف أوراش الإصلاح والمحاسبة بكل جرأة وشجاعة.

وهذه المسيرة كانت محطات يتجدد فيها الحوار والنقاش لاستدراك ما قد فات وتحديث الرؤى حسب المستجدات، وهذا ما ميز أسلوب هذه الحكومة وأطر عملها.

و يلاحظ الجميع أن المغرب اليوم يشكل فضاء لكل الانتقالات، انتقال حضاري ومجتمعي، انفتاح وديناميه اقتصادية، انطلاق للأوراش الكبرى للتنمية البشرية، إن الزمن السياسي في تحرك، والنمو الديمغرافي في تحرك، مما يفرض مواصلة المواكبة والمراقبة من خلال الحوار والتشاور الذي أسست له هذه الحكومة مع فرقائها السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين.

ومن ضمن ما حبا الله به هذه الحكومة الدعم الكبير الذي يقوم به الفاعل الأساسي الأول جلالة الملك محمد السادس نصره الله، لا يسترخص شيئا في سبيل هذا البلد وأبناءه، انه ملك المبادرات تشهد بها مختلف الميادين في جميع ربوع المملكة المغربية، إنها بحق حظوة لم تحض بمثلها أية حكومة.

وبالرجوع إلى الخطاب الذي تقدم به السيد وزير المالية المحترم فانه أشار إلى جميع المؤشرات التي تؤكد إيجابية الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية.

واستدل بخمسين مؤشرا يهم مختلف القطاعات، والتي لا تصمد أمامها لغة التشكيك، لأنها تلخص الحركية والتطور الذي يشهده المغرب ويتكلم عنه المتتبعون وتشهد به تقارير المنظمات الخارجية والمختصة، فمثلا حين نعلم أن معدل الاستثمار قفز من 7,20 مليار سنة 1997 إلى 25,3 مليار سنة 2005، ثم المؤشر الثاني ارتفاع كتلة الأجور التي تعتبر مؤشرا للرفع من القدرة الشرائية، حيث انتقلت من 33,4 مليار درهم في سنة 1996 إلى 62 مليار سنة 2007 ثم مقاومة عجز الميزان التجاري، ومواجهة الصعوبات والإكراهات، ومنها الارتفاع المستمر لسعر النفط من 28 دولار سنة 1996 الى 76 دولار للبرميل، وهذه تحملات مفاجئة وطارئة على ميزانية الدولة من خلال تكاليف صندوق المقاصة والتي انتقلت من 3,5 مليار درهم في سنة 2002 إلى 13,5 مليار درهم سنة 2007. ثم انتقل تطور الانفتاح الاقتصادي من 49,5 % إلى 60 % ما بين 1997 و2005 مما يؤكد نجاح الانخراط الثابت والمتميز لبلادنا في نسيم العولمة الاقتصادية وغيرها من الاتفاقيات العامة للتعرفة والتجارة والتبادل الحر مع أهم الشركاء الاقتصاديين في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

وهذه المؤشرات ليس من باب الصدف بل إنها العقلنة والتخطيط وتدبير الإمكانيات وتوظيفها، حيث ازدادت إيرادات الخوصصة ب 20 % بين 1999 و2006، وازدادت تحويلات المغاربة المقيمين في المهجر من 18 مليار إلى 46 مليار درهم ثم استفادت الميزانية من التطور الذي عرفه قطاع السكن والتعمير والنقل والاتصالات والسنة الفلاحية المنصرمة، ثم تحسن مستمر لمداخيل السياحة 51 مليار درهم.

فإذا كانت هذه خلاصة مجهودات تصريف الإمكانيات فإن نتائجها الآن تشير إلى أن معدل النمو تجاوز التوقعات حيث ستصل نسبته إلى 7,3 % بفعل تحسن الموسم الفلاحي الفارط، واستقرار الدولار وسعر العملة الأوربية وتراجع أثمنة البترول وكذلك التطور الذي سجله الناتج الداخلي الإجمالي الغير فلاحي ،البناء والأشغال

العمومية والسياحة والاتصالات ، ليتمكن المغرب والحمد لله من توفير رصيد من الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب بلغ 20 مليار دولار.

إن هذه المعطيات تبعث على الارتياح للمسار الاقتصادي الذي يستند إلى إرادة قوية لمشروع الانطلاقة.

حضرات السادة:

إن المشروع المعروض أمامنا يتشبث بتمنيع الإطار الماكرو اقتصادي من أجل إعطاء الثقة للمستثمرين، ودعم تحسين نسبة النمو والناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 3,5 % والتحكم في نسبة عجز الميزانية في حدود 3% وأن يصل حجم المداخيل الى 128 مليار درهم أي زائد 15,5 مليار أي زائد 7,84 % وارتفاع الضريبة على الشركات بما يقارب 50% أي زائد 7 مليار درهم، في حين أن حجم النفقات 135,5 مليار بفعل عامل الكتلة الأجرية والتحملات الاجتماعية أي المساهمة في كارثة صندوق التقاعد بما حجمه 11,56 مليار بزيادة تناهز 11% من السنة الماضية وارتفاع نفقات صندوق المقاصة.

ثم نفقات استثنائية تهم بالأساس حوالي 700 مليون توجه لتعويضات ملفات انتهاك حقوق الإنسان في الماضي.

وبهذا نجد أن الميزانية لازالت مثقلة بعدد من المؤشرات السلبية، وتؤثر بشكل كبير في الهيكلة العامة للميزانية.

السياق العام لوضع مشروع الميزانية:

إن الظرفية التي تحيط بمشروع ميزانية الدولة لسنة 2007 ظرفية صعبة يمكن حصر أهمها في :

1 ــ استفحال العجز التجاري المغربي بالرغم من نمو المبادلات على النطاق العالمي، حيث يتوقع في مجال المبادلات الخارجية انخفاض في الطلب الدولي الموجه للمغرب؛

2 ــ ارتفاع مصاريف صندوق المقاصة؛

3 ــ تحويلات صندوق المعاشات؛

4 ــ تقلص موارد الخوصصة إلى 4,5 مليار درهم 50% منها ستحول الى صندوق الحسن الثاني؛

5 ــ الزيادة في النفقات 15,42 %؛

6 ــ نفقات الاستثمار 20,58%؛

7 ــ نفقات الدين العام 33 %.

إن أهم بند في نفقات التسيير يتمثل في نفقات الموظفين التي زادت ب 6,94 % أي أنها مرت من 33,4 مليار درهم سنة 1996 إلى 62 مليار سنة 2007. والملاحظ أن المغادرة الطوعية وفرت حوالي أربعة ملايير درهم. وبهذه المناسبة نذكر السيد الوزير الأول بما صرح به بخصوص تمتيع موظفي الجماعات المحلية بالمغادرة الطوعية التي سبق أن وعد بها، مع ضرورة مراعاة تسهيل المغادرة في وجه قليلي الإنتاجية للمحافظ على المردودية الإدارية. ونعتقد أن هذا الأمر سيخفف العبء على ميزانية الدولة بصفة عامة وعلى ميزانية الجماعات المحلية بصفة خاصة.

الاستثمار:

عرف حجم الاستثمار في الميزانية العامة زيادة مهمة، إذ وصل إلى 26 مليار درهم في حين أن استثمارات الميزانية والمؤسسات والشركات العمومية والجماعات المحلية يناهز 96 مليار درهم، في حين يتوقع المشروع أن يكون العجز محصورا في 3 % من الناتج الداخلي الخام.

إصلاح النظام الضريبي من خلال الميزانية والسياسة العامة للحكومة:

إن الإصلاحات التي شهدها النظام الضريبي كانت في غاية الجدوى والأثر على الميزانية العامة، حيث أصبحت نسبة الزيادة في المداخيل الضريبية تعلو على نسبة زيادة الناتج الداخلي الخام، ثم زيادة أهمية الضرائب المباشرة أمام الضرائب الغير المباشرة، إلا أنه يجب أن لا نغيب هاجس الإنصاف والحرص على توافق النظام الضريبي مع هدف العدالة الضريبية، فالحكومة حين اختارت الإصلاح التدريجي دون المساس بالتزامات الميزانية العامة والتزامات البرنامج الحكومي بادرت إلى إلغاء الإعفاءات لتوسيع الوعاء وبالتالي التفكير في سعر الضريبة وقاربت في ذلك سعر الضريبة على الدخل، حيث نسجل إقدامها على تخفيض السعر وهذا الإجراء نعتبره غير كاف لأنه غير فاعل سواء في الأجور أو تدعيم الشركات.

ونحن في ذلك نقدر الإكراهات والصعوبات وقلة الاختيارات وتعدد الأولويات.

البعد الاجتماعي للميزانية:

لقد بادر المشروع إلى الإعلان ضمنيا زيادة في أجر الموظفين عبر رفع الحد الأدنى للإعفاء من الضريبة على الدخل ثم عمد إلى الزيادة في اعتمادات دعم الموارد الأساسية أي صندوق المقاصة ثم دعم صناديق التقاعد أي المساهمة في الحماية الاجتماعية.

كما خصص مبلغ 1 مليار و700 مليون درهم لتدعيم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وعمل المشروع كذلك على الزيادة في اعتماد القطاعات الاجتماعية كالتعليم والتكوين والثقافة والشباب والرياضة ومحاربة الأمية وهذه اختيارات أساسية اجتماعية تهم مجال محاربة الفقر والتهميش والإقصاء.

المحور الثالث: مشروع الميزانية وإشكالية ندرة الخصاص في مجال التنمية البشرية:

فإذا كنا قد وقفنا جميعا أمام المؤشرات الإيجابية للمشروع فان المشروع مطبوع كذلك بالمؤشرات السلبية التي لازالت تسيطر على الوضع الاقتصادي للبلاد وتفرض تجلياتها على مشروع الميزانية ومنها:

1 ــ الهيكلة العامة للميزانية لم تتغير، فنفقات التسيير تمثل 56 % والمديونية 31% والاستثمار 13% والمداخيل العادية لا تغطي المصاريف العادية.

2 ــ عدم التغلب أو التحكم في النفقات. ففي هذه السنة ارتفع حجم النفقات بنسبة 15,42% مقارنة مع سنة 2006 أي بزيادة تقدر ب 30 مليار درهم.

3 ــ ضيق الوعاء الضريبي، هو ما يدفع الى إلغاء الإعفاءات المحفزة في T.V.A .

4 ــ غلاء فاتورة النفط وأثرها الضاغط على تحملات الميزانية وتدخلات صندوق المقاصة.

5 ــ الصعوبات التي تواجه دخول المنتوج إلى الأسواق الخارجية.

6 ــ ضعف البنيات التحتية.

حضرات السادة:

بهذه المعطيات لا يمكن بين عشية وضحاها أن نكون قد عالجنا الخصاص الهائل الذي تعاني منه بلادنا في المجال الاجتماعي، ومنذ سنين، لكن يمكن أن نسجل بداية الاهتمام ولو جاء متأخرا.

لقد كان المغرب ولازال يحتل رتبا متأخرة في الترتيب الدولي في مجال مؤشرات الفقر والصحة، والهشاشة الاجتماعية، كما أننا نسجل في ذات الوقت التقدم الحاصل في بعض المجالات الاجتماعية، ومنها توفير التعليم الابتدائي، ومقاربة تحسين الأوضاع الحقوقية للمرأة، وتقدم ملموسا في مجال محاربة الأمية، ومجهودات في قطاع الصحة، لكنها لم تف الغاية واستمر الخصاص الكبير في الخدمات الصحية، خاصة بالبوادي الشريحة الأكثر فقرا.

وتجدر الإشارة إلى أن التعميم التدريجي للتغطية الصحية لا يشمل إلا ثلث الساكنة.

ومشكل الصحة ببلادنا لا يفتقر إلى الموارد والإمكانات فحسب بل إلى التدبير المعقلن لملف الصحة وتوفير الخدمات وتوزيعها على الجهات والمناطق.

في حين أن أزمة ملف التقاعد أو أزمة صناديق التقاعد فإذا كانت تشكل إرهاقا للميزانية، فإنها في نفس الوقت بداية لوعي حقيقي بالاختلالات التي كانت تعرفها صناديق التقاعد بصفة عامة، الشيء الذي نسجل معه تأخرا في التخطيطات والتهييئات.

فمسألة أزمة الصناديق ليست أزمة تدبير سنة بل إنها مسألة ديمغرافية طبيعية، ومسألة شيخوخة الساكنة المغربية، والتي بالطبع ستكون لها آثار على تماسك أنظمة المعاشات والوقاية الاجتماعية وصيرورتها، مما ينبيء باستمرار الأزمة حول نظام المعاشات.

إلا انه وبغض النظر على هذه المسألة الحساسة بالنسبة لمستقبل نظم المعاشات فان الشيخوخة ستشكل مسألة اجتماعية جديدة ببلادنا وستطرح إشكالية الحماية أو العناية الاجتماعية، وسيصبح أمامنا حينذاك موضوع تدبير الزمن الاجتماعي للمواطن، وتصريف قضاياه الاجتماعية من منظور آخر.

قطاع التربية الوطنية:

إن الحكومة تضع قطاع التعليم في أولى اهتماماتها، ونحن نعيش نصف عقد من الزمن على انطلاقة العمل بالميثاق الوطني للتربية والتكوين، وهي حقبة شدت إليها الاهتمام والأمل، لتطويع هذا

القطاع والدفع به الى المساهمة الفعالة في تحقيق الآمال الحاضرة والمستقبلية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية لما له من صلة مباشرة بمؤشرات التنمية البشرية وأنه القطاع الرادع القوي لتردي مستوى الأوضاع الاجتماعية كالفقر والجهل والأمية والإقصاء والتهميش وعدم القدرة على المساهمة والاندماج في التخطيطات التنموية.

إن للمعرفة والتكوين سحرا قويا لتسريع وثيرة نمو المستوى الاقتصادي والحضاري والسياسي والاجتماعي.

وإننا في التجمع الوطني للأحرار نبارك تأسيس المجلس الأعلى للتعليم، ونعتبر مسألة الإصلاح التربوي مسألة ذات أسبقية وطنية، ونثمن في ذات الوقت حصيلة الإصلاح ونشيد بالمجهودات التي بذلت لتجاوز الصعوبات، أهمها مسألة تعميم التمدرس القروي والتصدي لعملية الهدر المدرسي، وجودة الوسائل البيداغوجية، واستعمال اللغات، وتأهيل حكامة النظام التربوي.

وإننا نطرح بعمق السؤال المتعلق بالجودة والمجانية وأية استراتيجية قادرة على بلورة منهجية توافقية لهذا الاختيار الذي قد يخلق انسجاما بين التكوينات المعتمدة والانتظارات الاقتصادية بصفة عامة.

كما ندعو إلى دراسة سلبيات الوظائف الاجتماعية للمدرسة، وما أصبحت تعانيه من نقل قيم المواطنة ومواجهة الانفتاح، والتقدم وغرس قيم التضامن، وفي آن الوقت مواكبة التطور الحضاري وإنه بحق حمل ثقيل ورهان كبير في وجه شباب الحاضر والمستقبل المنجذب في أحضان العولمة الثقافية والحضارية المتسرعة بدون قيود أو حوافز. إنها من فعل مفاجئات وآثار العولمة الفكرية عبر الإذاعات الفضائية، إنه قدر العصر، قدر جيل cyber والإنترنيت.

المبادرة الوطنية للتنمية الاجتماعية ومقاربة الإصلاح:

كان للمبادرة الوطنية أثر على دينامية مستوى الأشغال والتنفيذ وانتهت بذلك المقاربة الاختزالية التي تقصي العنصر البشري من التخطيط التنموي الذي ظل محصورا في المنظور الاقتصادي، وتغيب الاهتمام بالإنسان محور كل تنمية وأداتها.

وإننا لنسجل بكل مسؤولية الاهتمام الواضح للحكومة في المجالات الاجتماعية، سواء من حيث دعم وتخصيص الاعتمادات ولا من حيث وضع الاستراتيجيات والأسبقيات، إلا أنه يجب الاعتراف بحصول تأخير في حدوث هذا الوعي أو الاهتمام بمسألة توفير الخدمات الأساسية والتي طالما تم تأجيلها وإعطاء الأولوية للمشاريع الكبرى على اعتبار أنها منتجة للآثار الخارجية وللتنمية القابلة للتعميم، وهذه السياسة أو الرؤية سبب تعثرنا وكانت السبب المحدث للفقر والتهميش، واتساع هوة الفوارق بين الجهات وبين الأفراد، وهو ما يفسر ضعف البرامج وضعف الأداء الحكومي، وتبذير ميزانيات وتبذير الزمان، ليصنف المغرب في الصفوف الأخيرة للمؤشرات العامة على الصعيد الدولي، إنه ضعف التنسيق والتدبير للسياسات العمومية.

فنحن نتساءل إذا ما كنا في السابق قد نهجنا هذا الأسلوب في التدبير وكنا نملك هذا الاهتمام بالمجالات والخدمات الأساسية فكيف سيكون مؤشر التنمية في العالم القروي مثلا؟

لقد ظل العالم القروي مهمشا وظلت السياسات الإصلاحية ضحية التأجيلات المتكررة، فلا تأهيل ولا تحديث للفلاحة، ولا تسهيل للولوج إلى الخدمات الأساسية القادرة على تثبيت العالم القروي وفك العزلة عليه والتخفيف عليه من الحرمان والفقر.

حتى اليوم لا يمكن أن نقول أن العالم القروي بخير، وأن الخدمات متوفرة.

ولكن نسجل أن الحكومة اليوم لتدارك هذا التأخير صارت في اتجاه تنمية مزدوجة، وهو ما سنتطرق إليه في المحور الموالي من تدخلنا هذا.

الإجراءات ذات البعد الاقتصادي:

إن عالم الفلاحة يحتاج إلى تدعيم الاستثمار بشقيه العام والخاص من أجل تقليص التفاوت المجالي وعلى مستوى الفئات الاجتماعية بين البادية والحاضرة، حيث تبين الدراسة أن الاستثمار في الأنشطة الفلاحية والخدمات محدود ولا يتجاوز 3,4 % و 6,1% على التوالي في الوقت الذي يتمركز الاستثمار في فروع البناء والأشغال العمومية 49,9% وفي فروع الصناعة 40,6%.

فكيف ننتظر أن يتطور القطاع الفلاحي والاستثمارات المنجزة فيه لا تتعدى 3,4 % من مجموع الاستثمار الوطني ؟

أما فيما يخص المشاريع الكبرى التي خصصت للعالم القروي: الطرق والكهربة القروية والربط بالماء الصالح للشرب يمكن أن نقول أن الحكومة في هذه البرامج الثلاثة PERG PAGER P.N.C.R أصبح معترفا لها بالنجاعة. وقد أثبت أنه من الممكن تحقيق طفرات نوعية في مجال التنمية، وهو أمر لم يكن بالسهل مسايرته لولا الإرادة والعزم القوي والمواكبة المكثفة لاحترام التزامات الحكومة أمام البرلمان وأمام نفسها وأمام انتظارات المواطنين.

إن مشروع بناء الطرق بالعالم القروي متواصل والحكومة حريصة على بناء 1.500 كلم في السنة بغية إنجاز 15000 كلم سنة 2015.

أما فيما يتعلق بالطرق السريعة فإنه تم لحد الساعة بناء 257 كلم و 105 كلم في طور الإنجاز و 212 كلم ستنطلق بها الأشغال قريبا.

أما وثيرة إنجاز الطرق السيارة فإنها ارتفعت من 40 كلم و 600 مليون درهم قبل سنة 2003 انتقل إلى 160 كلم و 4 مليار درهم مخصصة سنويا خلال الفترة 2006 و 2015.

حضرات السادة:

نعتقد جازمين أن مجمل التدخلات الحكومية التي أشرنا إليها كانت بمثابة مقومات استعجالية للخصاص الذي تشكو وتعاني منه الخدمات الأساسية الأولى، خدمة للمواطن الذي تطمح الحكومة للارتقاء به، ودمجه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ونعتقد أن فلسفة مشروع التنمية البشرية بمكوناته وأبعاده النظرية، وتطبيقاته العملية، وبتطوراته بصفة عامة ونتائجه السوسيو اجتماعية قادرة على خلق انسجام وتطابق مع المجهودات التنموية ومؤهلات سوسيو اقتصادية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

إن مسألة تصريف الشأن العام عرفت في بلادنا منهجية جديدة في التعامل مع القضايا والملفات، وإن منظور المعالجة أصبح يضع العنصر البشري في أولى اهتماماته وأهدافه وأن كل السياسات وكل البرامج أصبحت تعتمد على شمولية التدبير وعصرنة التحضير والتخطيط، والبرمجة لها بأسلوب الاستقبالية والتنبؤ بالتوقعات البعيدة المدى وتحديد التوجهات الكبرى على المدى المتوسط، خاصة إذا علمنا أن 1% من مساحة التراب الوطني تنتج 40 % من الثروات.

ـــ مداخيل المغرب العادية لا تغطي النفقات العادية؛

ـــ يحتل المغرب رتبة 124 في سلم مؤشر التنمية البشرية؛

و الصف 108 على مستوى الدخل الفردي.

إن الخلل والنقص له أثاره في نسبية الإنجاز، ورغم ذلك تابعت الحكومة مجهوداتها بإصرار وعزيمة، مما يزيد اعتزازنا بما تم إنجازه والمحتمل إنجازه ويقوي ثقتنا في المستقبل، وثقتنا في حكومة كانت ساهرة على إنجاز وتنفيذ الأوراش المطمئنة لبلوغ الأهداف، وعاملة على تسريع دينامية عميقة في مجال الاقتصاد الوطني والتشغيل والتنمية البشرية.

إن الانتقالات التي يمر بها المغرب والإصلاحات الجارية والأوراش المفتوحة لتشهد على سيران غير مسبوق نحو الرهان الأكبر للمشروع الوطني الذي وضعه صاحب الجلالة نصره الله ودعم به منجزات هذه الحكومة، وهنا تكمن حظوظها.

وأصبح لزاما على الجميع أن يرعى هذه الانطلاقة، وأن يشدد الحرص لضمان العناية بمسار المشروع الوطني الذي لقي استحسانا وتجاوبا مع الناس، لذا وجب الحرص على استمرار دينامية الإصلاح والتصحيح، ونحن مع هذه الثلة من المتتبعين الغيورين قادرين على توفير الضمانات لاستمرارية المشروع الوطني الذي استرجع به المغاربة الثقة، وقادرين على صون هذا الانتقال من مخاطر التراجع ومقاومة التحديات التي يمكن أن تظهر في المستقبل، ومستعدون لدعم الحكومة في أسلوب تصريفها للشأن العام، ويقيننا في ذلك الانتعاش القوي الذي عرفته مجالاتنا الاقتصادية والاجتماعية.

وفقنا الله جميعا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأستاذ المعطي بنقدور. الكلمة الآن للأستاذ أحمد الكور عن فريق التحالف الوطني، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التحالف الوطني لمناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2007 وذلك لإعطاء وجهة نظر فريقنا حول السياسة العامة التي تنهجها الحكومة في معالجتها للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية و في تدبيرها للشأن العمومي تحت ظل العديد من الإكراهات والتحديات التي تعيشها المملكة المغربية في أفق انفتاحها على محيطها العالمي، وما تتطلبه بلادنا من مناعة لمواجهة هذه التحديات، وعليه وسنتطرق في مداخلتنا هاته إلى ثلاثة محاور أساسية على النحو الآتي:

المحور السياسي

لابد قبل أن نخوض في مناقشة مضامين الميزانية العامة أن نؤكد مرة أخرى أمام مجلسنا الموقر على ثوابت فريقنا التي يناضل من أجلها أساسا وهي شعارنا الوطني: الله — الوطن — الملك.

وإذ نعتبر أن قضية الصحراء المغربية قضية مصيرية، مؤكدين على أننا وراء جلالته في تدبير هذا الملف في إطار الجهوية الموسعة، التي تتطلب حكما ذاتيا كحل سياسي.

وهنا لابد أن نؤكد على المزيد من تقوية الجبهة الداخلية الوطنية وتعبئة شعبنا على المزيد من النضال والصمود في سبيل دحض كيد المتربصين بنا، كما أنها فرصة كذلك لنطالب الحكومة بضرورة تطوير آليات الاشتغال الدبلوماسي، ووضع القطيعة نهائيا مع سياسة الكرسي الفارغ وهو الأمر الذي يستغله أعداء وحدتنا الترابية، وفي هذا الإطار نلح على اعتماد مقاربة جديدة في تدبير هذا الملف وذلك بالانفتاح أكثر على جمعيات المجتمع المدني، داخليا و خارجيا، خصوصا تلك التي مازالت تتبنى أطروحة الانفصال. و هنا لا بد لنا أن نقف وقفة إجلال و إكبار لقواتنا المسلحة الملكية و الدرك الملكي والأمن الوطني و القوات المساعدة، مطالبين الحكومة بتحسين أوضاعهم المادية و المعنوية.

وتدعيما لمسار وحدتنا الترابية فإننا في فريق التحالف الوطني، نطالب الدبلوماسية المغربية بضرورة بعث الروح في ملف المدينتين سبتة ومليلية.

السيد الرئيس،

لا أحد يمكن أن ينكر الدور الهام الذي لعبه المغرب منذ مدة في حل قضايا الأمة العربية والإسلامية بقيادة الراحل الحسن الثاني قدس الله روحه، وهنا لابد أن نؤكد على أهمية إيجاد حل عاجل للقضية الفلسطينية لأنها هي المفتاح الذي يحل لغز مشاكل الشرق الأوسط برمته، وذلك في إطار الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف— مبرزين الدور الهام الذي يلعبه جلالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس ووارث سر أبيه. فإننا نؤكد على أن مجابهة الفلسطينيين بالقوة لا يمكنه إلا أن يؤدي إلى المزيد من العنف والعنف المضاد ويقوي من شوكة التطرف، وإننا بالمناسبة نؤكد داخل فريقنا على أن تقوم الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بالتدخل العاجل والفوري لوقف حمام الدم الذي يأتي على الأخضر واليابس في بلاد الرافدين.

السيد الرئيس،

غني عن البيان أن جلالة الملك نصره الله ما فتئ في كل مناسبة مناسبة، يخاطب فيها شعبه الوفي، أن يؤكد على أهمية الديمقراطية في مسيرة حياة بلادنا، وأنها المفتاح لحل جميع المشاكل التي يمكن أن تعترض مسيرتنا، إلا أن هذه الديمقراطية لا يمكنها أن تنجح بدون ديمقراطيين، فالأوراش التي فتحها جلالة الملك، تؤكد بالملموس على نية جلالته في وضع قطيعة مع الماضي وإشراك جميع فعاليات المجتمع المدني في الداخل والخارج.

إننا مقبلون على استحقاقات تشريعية لانتخاب أعضاء مجلس النواب، والذي ستتحدد من خلاله الخريطة السياسية المقبلة، وكلنا أمل لكي تكون هذه التجربة نموذجية وخالية من كل ما من شأنه أن يسيء لسمعة الديمقراطية في بلادنا، وننتظر من هذه المحطة أن تكون محطة إيجابية عن غيرها من المحطات السابقة التي كانت تفرز كوطا لفائدة الأحزاب، حيث تتقدم الأحزاب السياسية الوطنية إلى هذا الاقتراع على قدم المساواة بالرغم من المحاولات الإقصائية التي اعتمدتها الأغلبية الحكومية في مناوراتها من أجل أن تأتي بمشاريع

قوانين تضرب في العمق حق الأقلية في إبداء رأيها تحت غطاء محاربة البلقنة السياسية، لكن البلقنة لا يمكن أن نحاربها بسياسة الإقصاء، مادامت سياسة الإقصاء هي ضمن أسلوب تعامل الحكومة، سواء مع المعارضة الوطنية داخل البرلمان أو خارجها، حيث أنها تشاورت مع أغلبيتها التي انقلبت عليها وأقصت فرق المعارضة والأحزاب الصغيرة من حيث العدد، الشيء الذي جعلها تمرر بصعوبة هاته القوانين داخل مجلس النواب مستعملة في ذلك جميع الوسائل المتوفرة لديها، مما سيجعل ظاهرة العزوف تتفاقم أكثر فأكثر. وهنا نتساءل، ما هو ذنب هذه الأحزاب الصغيرة إذا كانت قليلة في العدد؟ ولكنها متجذرة في الساحة السياسية، ثم ما هو معيار الحزب القوي من الحزب الضعيف؟

السيد الرئيس

إننا في فريق التحالف الوطني وباقي مكونات المعارضة الوطنية، سنتصدى إلى تلك القوانين داخل مجلس المستشارين بالرغم من أننا سنكون أقلية، وسنعمل على وضع تعديلات للحد ما يمكن من سياسة الإقصاء التي بدأت مع قانون الأحزاب، ولا نرضى أبدا أن ترجع بلادنا إلى الوراء أو إلى أيام الحزب الواحد. فالتاريخ سيحاسب كل من ساهم في هذا الإقصاء.

وأصبح لدينا مواطنون في الخارج منفتحون على العالم، ذلك المواطن الذي خاطبه صاحب الجلالة في 6 نونبر 2005 مطالبا الحكومة بضرورة تهييء الأجواء المناسبة له لكي يشارك في الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2007 داخل مجلس النواب، لكن الحكومة فاجأتنا بوضع مقاربة تدريجية لمعالجة الملف في المستقبل واكتفت بتسجيلها في اللوائح الانتخابية العامة المحلية، الشيء الذي كان قائما في السابق كأسلوب لذر الرماد في العيون.

إننا نؤكد داخل فريقنا بأن الحكومة فشلت فشلا ذريعا في إشراك الجالية المغربية بالخارج في المسلسل الديمقراطي لبلدها وعجزت عن الاستجابة لمقتضيات الخطاب الملكي ليوم 6 نونبر 2005.

السيد الرئيس،

لقد أكد جلالة الملك محمد السادس حفظه الله على أن نزاهة الانتخابات مرتبطة أساسا باستعمال المال الحرام، والنفوذ من الممارسة السياسية، كما أن المواطن يجب عليه أن يتحمل مسؤوليته أمام الله وأمام ضميره، على اعتبار أن صوته يعكس مواطنته الحقيقية والسليمة، كما أن الأحزاب السياسية عليها أن تنخرط في تظاهرات ومنتديات لتحسيس المواطنين بالابتعاد عن الارتشاء السياسي ودعوة الشباب والنساء إلى الانخراط الفعلي في الممارسة السياسية.

المحور الاجتماعي

في هذا الإطار نود داخل فريقنا أن ننوه بالورش الملكي الذي جاء به جلالة الملك، والذي نعتبره مفتاحا لحل معضلة الفقر والأمية والبطالة ولتأهيل العالم القروي وجعله في صلب التنمية، وهنا نود أن ننوه بالزيارات الملكية الميدانية التي يقوم بها لمختلف ربوع المملكة للوقوف على حقيقة الأوضاع التي تعرفها أقاليم المملكة وجماعاتها الحضرية والقروية، حيث كانت هذه الزيارات الميدانية التفقدية لجلالة الملك لأحوال رعيته في هاته الربوع النائية التي مافتئ يزورها السبب المباشر في انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حيث شخص من خلالها جلالة الملك الأزمة التي يعرفها العالم القروي والأحياء الشعبية، فجاءت هذه المبادرة لتفتح الأوراش الكبيرة في مختلف أنحاء مملكتنا السعيدة.

السيد الرئيس

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فلسفة رائدة مبدعها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وقد أراد بها تكريم المواطن المغربي وجعله يتوفر على أبسط الحقوق من لقمة عيش كريمة، وسكن لائق، ومدارس مناسبة وقريبة، ومراكز صحية مجهزة، وماء وكهرباء لفك العزلة، كلها عوامل تجعل المواطن يتوفر على حقوقه الطبيعية كإنسان يمكنه أن يمارس مواطنته في جو سليم بعيد عن الإغراءات والتشدد، وبالتالي علينا كأحزاب وبرلمان وحكومة وجمعيات المجتمع المدني أن نساهم في إنجاح هذا الورش الملكي الكبير.

السيد الرئيس

لقد أقرت التقارير والمذكرات المصاحبة للقانون المالي بالاختلالات الجهوية الكبرى في المؤشرات الاجتماعية كالصحة والتعليم وضعف البنية التحتية، وفي هذا الإطار صنفت هذه التقارير المغرب إلى خمسة مستويات:

- مستوى جهة الدار البيضاء الكبرى؛
- جهة الرباط سلا زمور زعير؛
- مستوى الجهات الفلاحية /السياحية؛
- مستوى الجهات المتوسطية؛
- مستوى الجهات الصحراوية.

إن هذا التقسيم وإن كان مهما في جانبه الشكلي إلى أنه يحيلنا على أن حكومتنا تفتقر إلى السياسة الجهوية العادلة والمندمجة والمتكاملة.

وهنا لابد أن نذكر بمقتطف من الخطاب المولوي السامي بمناسبة تشريف صاحب الجلالة للملتقى الوطني للجماعات المحلية بأكادير:

" فمقاربتنا الجهوية، لتدبير الشأن المحلي، **نابعة من إيماننا الراسخ بأن كل جهة من جهات المملكة، تزخر بإمكانات طبيعية وحضارية هامة، وبفعاليات ونخب مؤهلة، قادرة على التدبير الناجع لشؤونها، وفق قواعد الحكامة العصرية**" انتهى كلام صاحب الجلالة.

إننا في فريق التحالف الوطني طالبنا ومند عقود خلت باعتماد التوازن الطبيعي والاقتصادي بين الجهات كوسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية بهدف إعطاء الجهوية انطلاقة صحيحة وسليمة، وبالتالي أصبحنا في حاجة ماسة الى جهات متوازنة ومتكافئة، حيث طالبنا الحكومة خلال تعديلاتنا المقترحة داخل لجنة المالية بإضافة الإمكانيات المالية للجهات لدعم هذا المسار الذي نادينا به، لكن للأسف الشديد واجهتنا الحكومة بالفصل 51 من الدستور، الشيء الذي يفسر عدم احترام الحكومة لمقترحات الأقلية، وإن كانت على صواب.

ومن المثير في مشروع القانون المالي لسنة 2007 هو استمراره في التعامل بمعيارين بين المؤسسات التعليمية الخاصة والمؤسسات التعليمية العمومية، حيث أعطى هذا المشروع عدة امتيازات ضريبية لبعض مؤسسات القطاع الخاص على حساب التعليم العمومي، وهو ما نعتبره خرق واضح لمبدأ العدالة الضريبية والتنافسية بين المؤسسات الخاصة.

كما أن استمرار مشروع القانون المالي الحالي لسنة 2007 في ربط الزيادة غير المعقولة في المواد الأساسية بارتفاع الزيادة في ثمن الطاقة بالغير المقبول.

السيد الرئيس،

إن الرهان الكبير الذي ينتظره المغاربة جميعا هو محاربة البطالة، وذلك في إطار سياسة اجتماعية واقتصادية مندمجة، إذ أن مؤشرات خطيرة مازالت تعيق التنمية بالمغرب، نذكر منها على الخصوص تصنيف المغرب في الرتبة 124 من حيث التنمية البشرية، الشيء الذي يجعلنا نخشى على شبابنا من المستقبل، فالأكيد أن هناك استياء عارما في هذا الباب.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الحكومة تراجعت عن اختصاصاتها. بتوفير الحد الأدنى من مناصب الشغل وأصبحت تركز على الشغل المؤقت عوض الشغل القار الشيء الذي يؤدي إلى استمرار بطالة الشباب والخريجين، حيث أنه كلما ارتفع مستوى التعلم كلما زادت البطالة.

ولمواجهة هذه الأزمة لابد من إشراك فعلي للقطاع الخاص ونهج سياسة طموحة للمقاولة على اعتبار أنها الجنين الأول لكل إقلاع اقتصادي، فقرارات الاستثمار والإنتاج والتشغيل تنطلق من المقاولة، فالاقتصاد الوطني هو مجموع المقاولات الموجودة، وهنا لابد أن نشير إلى أن القانون المالي لم يخصص أي غلاف مالي لدعم مشروع إنشاء المقاولات و لم يسند إلى أية جهة إدارية مسؤولية تفعيله ومتابعته.

هذا وقد طالبنا في إطار اللجنة المختصة لمناقشة القانون المالي الحالي إحداث صندوق خاص لدعم المعطل، وذلك للحد من غضب المعطلين والإضرابات والإعتصامات التي باتوا ينظمونها يوميا في شوارع العاصمة، وكذلك في إطار فلسفة التضامن التي ينهجها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، حماية لشريحة واسعة من شبابنا المعطل الباحث عن الشغل، وتمكين المقاولات من تقليص العمال والمستخدمين لأسباب اقتصادية، وحماية لكل الذين يفقدون عملهم لأسباب لا إرادية من التشرد والهشاشة وانسجاما مع روح المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ارتأت فرق المعارضة أن تقدم هذا التعديل في القانون لسنة 2007 بإحداث هذا الصندوق الخاص بدعم المعطل فواجهتنا الحكومة بالفصل 51 من الدستور.

إن المسألة نراها مرتبطة بتأهيل المقاولة وجعلها قادرة على مواكبة المنافسة الشرسة، كما أن الإجراءات التي جاء بها التصريح الحكومي الأول والثاني ظل تأثيرها محدودا.

المحور الاقتصادي والمالي

كنا نتمنى منكم السيد وزير المالية والخوصصة المحترم أن تأتونا بمدونة للضرائب منفصلة عن القانون المالي، حيث أنكم أقحمتم مدونة تتوفر على 248 مادة في هذا المشروع، الشيء الذي جعلنا نرفض أن نناقش معكم المادة 5 داخل اللجنة المختصة، وطالبنا من خلال تعديلاتنا المقترحة بحذفها، فالمادة 5 جاءت بناءا على الإذن الذي خوله البرلمان للحكومة في المادة 10 من القانون المالي لسنة 2006.

وإذ نؤكد على أن هذه الفقرة الثانية من المادة 45 من الدستور التي تخول استثناء للحكومة أن تتخذ تدابير تشريعية تدخل في اختصاص البرلمان، إلا أن هذه الفقرة قيدت هذا الإذن بشرطين أساسين من جهة تعيين الغاية التي تجيز للحكومة من أجلها أن تتدخل في مادة من اختصاص السلطة التشريعية وأن تحدد من جهة أخرى المدة التي يمكنها في أثناءها القيام بذلك حتى يبقى التخويل المسند للسلطة التنفيذية محصورا في حدوده الموضوعية والزمنية ولا يتعداها.

والحال السيد الرئيس المحترم أن الحكومة خرقت أحد هذين الشرطين كما جاء في فلسفة وروح النص الدستوري، إذ أنكم تصرفتم على خلاف الإذن الذي أعطي لكم بموجب القانون المالي 2006 (المادة10) في مضامين بعض النصوص التي تدخل في إطار ما أصبح يعرف بالمدونة العامة للضرائب، وكيف عالجتم هذا الأمر بمجرد تعديل لنص المادة 10 من القانون المالي لسنة 2006 في حين الأمر أكبر من ذلك، إذ يحيلنا على إشكالية أخرى، أيهما له الأسبقية الدستور أم القانون ؟ فالإذن السيد الرئيس مستمد من الدستور .

وإذا تجاوزنا جدلا هذا النقاش الدستوري، فإلى أي حد يمكن أن نقول أن المادة 5 تنسجم وتنضبط مع مقتضيات المادة 3 من القانون التنظيمي للمالية، التي تقول:

(لا يمكن أن يتضمن قانون المالية إلا أحكاما تتعلق بالموارد والتكاليف وتهدف إلى تحسين الشروط المتعلقة بتحصيل المداخيل وكذا مراقبة استعمال الأموال العمومية)

وحماية لأنفسنا من العبث، فقد سجلنا موقفنا داخل لجنة المالية رافضين هذا الإقحام غير المبرر، وطالبنا من خلال تعديلاتنا بمدونة منفصلة عن القانون المالي نناقشها معكم في إطار قانوني، وتأخذ حقها من النقاش المستفيض كباقي القوانين الأخرى. فبالرجوع إلى بنود هذه المدونة العامة للضرائب فإن المقتضيات التي تضمنتها نجدها تضعف المقاولات حيث ستزيد من إثقال كاهل الشركات المنتجة وستضعف من قدرتها التنافسية.

كما أنها جاءت تنم عن جهل تام بالاقتصاد الوطني الذي مازالت فيه المقاولة المغربية والشركات الوطنية تحاول التأقلم مع مظاهر العولمة والمستجدات، حيث ستجعل المستثمر الوطني لا يتفاعل مع ميدان التجارة على اعتبار أنه سيجد نفسه محاصرا بهذه الترسانة القانونية التي سوف لن يستسيغها بسهولة ما دامت الحكومة لم تعمل على تحسيسه بهذه الإجراءات الجديدة، الشيء الذي طالبناه كفرق للمعارضة، حيث أن هذه المدونة تتطلب وقتا أكبر للنقاش، يشارك فيها جميع المعنيين والفاعلين الاقتصاديين، وفي المقابل نجد أن الحكومة ما زالت مستمرة في منطق الإعفاءات وإعطاء الفرصة الأكبر للمستثمر الأجنبي الذي لن يجني منه الاقتصاد الوطني أي شيء.

إننا نناشد فيكم السيد الوزير وطنيتكم ونطالبكم بوقف تنفيذ هذه المدونة، مدة معينة إلى حين تأهيل المقاولات المغربية.

وإذ نسجل هذا الموقف للتاريخ نؤكد بأن وضعية اقتصادنا في حرج كبير، وأن قدرة بلادنا على الإنتاج والتنافسية ضعيفة، وستبقى كذلك في ظل هذه الإجراءات الجديدة التي رفضتها أغلبيتكم داخل اللجنة وسحبت تعديلاتها المقترحة تحت منطق أنصر أخاك ظالما أو مظلوما.

السيد الرئيس،

إننا ننوه بالطريقة التي قدم به السيد وزير المالية والخوصصة عرضه لمشروع الميزانية لسنة 2007 أمام مجلسنا الموقر ونشكره على الكمية الهائلة من الوثائق المصاحبة له والتي أوضحت لنا الإطار

المرجعي الذي اعتمد المعطيات المرقمة الخاصة بالتحملات والموارد، وإننا وقبل تحليل الإطار الماكرو اقتصادي للميزانية، لا بد أن نشير إلى أنه كان من الممكن أن نطور أسلوب تحضير الميزانية، بإدخال بعض الأدوات العلمية المتقدمة، و في ذلك إرساء لأسس برمجة قصيرة الأمد وحلقة أساسية في منهج التخطيط.

فحذف هذا الأخير كإطار للعمل الحكومي محدد لتوجهات الإقتصاد الوطني يضرب مبدأ الحكامة الجيدة التي أصبحت تتغنى بها الحكومة في العمق وسيزيد من عمق إشكالية تحديد تفاصيل النمو وعجز الميزانية والتضخم.

إذ لا يعقل أن تشتغل الحكومة في تحضير ميزانيتها بدون مخطط اقتصادي واجتماعي يحدد الأولويات ويرسم معالم التوجهات الاقتصادية البعيدة والمتوسطة المدى.

السيد الرئيس

إننا نتفهم داخل فريقنا الظرفية التي تحيط بمشروع القانون المالي لسنة 2007، فهي ظرفية صعبة متأثرة بالتقلبات الاقتصادية العالمية، ترتبط بارتفاع أسعار النفط، حيث اعتمد المشروع في تحضيره لهذه الميزانية سعر 65 دولار نتمنى أن لا يصلها، و هذا ما يفرض على الحكومة الاتجاه نحو البحث عن طاقة بديلة انطلاقا من تفعيلها للحوار الوطني الذي بدأته حول الطاقة وبلورة التوصيات إلى إجراءات عملية ملموسة.

كما أن استفحال العجز التجاري الذي يعتبر جزءا من هذه الظرفية الصعبة. بالرغم من نمو المبادلات على النطاق العالمي والناجم أساسا عن ضعف التنافسية لدى المقاولات المغربية مرتبط بإيجاد مواد بديلة تستهوي الأسواق الأجنبية.

الواقع أن بنية الميزانية العامة لم تتغير منذ عقود، الشيء الذي يجعلنا نتخوف من المستقبل، خصوصا وأننا على أبواب سنة 2010 واتفاقيات التبادل الحر، فبنية الميزانية تتغير بشكل محتشم ودائما ما يكون تغييرها على حساب المواطن. فنفقات الدين العمومي تمثل 49 % بالنسبة إلى المداخيل العادية للدولة في الميزانية العامة، كما أن الموارد العادية تبلغ 120 مليار درهم ونفقات الدين العمومي 59 مليار درهم.

أما على مستوى تطور البنية، نجد أن الموارد تتزايد ب 8.25 % تقريبا، في الوقت الذي نجد النفقات تتزايد ب 14.42 % وبالتالي نجد الميزانية تبقى ميزانية بداية التسعينات حيث ظلت تقريبا في نفس السياق.

أما بخصوص نظام موارد الدولة فإن الإصلاح المتواتر للنظام الضريبي أدى الى إحداث مرونة كبيرة ، بحيث أن الموارد الجبائية أصبحت تنمو لكن ببطء شديد، ففي غياب إصلاح شامل لمنظومة الضرائب فإن بنية الميزانية تبقى دائما حبيسة الإكراهات ومضطرة دائما إلى موارد الخوصصة والقروض وتعطي الفرصة أكثر للتهرب الضريبي الذي مازال يضرب أطنابه في بلادنا ، ويعطي الانطباع بأن بلادنا تعيش وضعا اقتصاديا ريعيا.

السيد الرئيس،

أمام الإكراهات التي تعترض تطور بنية الميزانية العامة فان الحكومة تلجأ عادة الى القروض، حيث أنها بلغت في هذه الميزانية ما يزيد على 48.5 مليار درهم، وهنا لابد أن نشير بأن الدين العمومي الداخلي يرتفع بشكل مخيف، حيث عرف هذا الدين نموا مضطردا ما بين 1991 و2005، فقد مر من 58 مليار درهم سنة 1991 إلى 258 مليار درهم سنة 2005 أي بزيادة نسبتها 56.3 % من الناتج الداخلي الإجمالي، الشيء الذي ينعكس سلبا على السوق الداخلية ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانهيار القدرة الشرائية للمواطن، كما أن الأبناك تعجرفت على المواطن وأصبحت لا تعيره أي اهتمام في تعاملاتها اليومية.

وهنا لابد من الإشارة بأنه وإن كانت الحكومة تدعي بأنها عمدت إلى مراجعة الأجور أكثر من مرة إلا أن ذلك لم يؤثر على هذه القدرة الشرائية بالرغم من الانخفاض الطفيف الذي طرأ في بنية الضريبة العامة على الدخل، بحيث أن مؤشر تكلفة العيش ارتفع بأزيد من 57% (وهذه أرقام المندوبية السامية للتخطيط)

ذلك أن الموظف الذي يتقاضى 3055 درهم لن يستفيد إلا بزيادة قدرها 51 درهم، كما أن الموظف الذي يتقاضى 3750 درهم لن يستفيد إلا بزيادة 62 درهم، فهل هذا المبلغ سيخفف من الزيادة المتراكمة على المواطنين البسطاء؟

السيد الرئيس،

إن الحكومة لا زالت تعتمد على مداخيل الخوصصة في توازن الميزانية العامة، وحسب الخطاب الحكومي السائد لازلنا نسمع أن هناك المزيد من المؤسسات العمومية ستلتحق بالمؤسسات المخوصصة.

على مستوى النفقات، فخلال اطلاعنا على مختلف الوثائق، سواء منها المرتبطة بالميزانية العامة أو الميزانيات الفرعية القطاعية. وجدنا على أن نفقات التسيير زادت ب 6.94 % وبمعدلات غير مسبوقة، حيث مرت من 33.4 مليار درهم سنة 1996 إلى 62 مليار درهم سنة 2007 رغم عملية المغادرة الطوعية التي شملت 600 38 ألف منصب، حيث أن المفروض أن نفقات التسيير تتقلص ولا تتزايد.

أما بالنسبة لنفقات المعدات فإنها زادت ب 6 % مقارنة مع ميزانية 2006 بالرغم أن المنطق يقتضي تقلص هذه النفقات بحكم العدد الهائل من الموظفين الذين غادروا الوظيفة العمومية، الشيء الذي لا نجد له إلا تفسير واحد مرتبط بسوء تدبير نفقات الدولة والتبذير الذي أصبحت تعيشه مختلف الإدارات العمومية.

وهنا لابد من الإشارة إلا أن المغادرة الطوعية .التي اعتبرتها الحكومة ابتكارا وطنيا قلص من كتلة الأجور التي وجدناها لازالت مرتفعة في القانون المعروض علينا، نراه في فريق التحالف الوطني ابتكارا فاشلا بكل المقاييس، حيث أسيء استخدامها وأعطت الفرصة لمغادرة الأطر الكفأة من مهندسين وأطباء وأساتذة جامعيين فكانت الفرصة سانحة لهم للهروب من الواقع المزري الذي يعيشه المرفق العمومي بفعل تفاحش ظاهرة الزبونية والحزبية الضيقة في إسناد المسؤوليات إلى الإدارات والمؤسسات العمومية على المستوى الوطني والجهوي والإقليمي، الشيء الذي أدى إلى هجرة الأطر إلى الضفة الأخرى، وبالتالي فان الفلسفة التي تبنتها الحكومة حين إعلانها عن هذه المبادرة ذهبت أدراج الرياح.

إن السمة الغالبة التي تطبع عمل المرفق العمومي مازالت تتصاعد فيه وثيرة الرشوة، والمحسوبية واستغلال النفوذ واختلاس المال العام أضف إلى ذلك تعقد المساطر الإدارية، لهذا فإننا في فريق التحالف الوطني نطالب الحكومة بالإسراع في المصادقة على الاتفاقية الدولية لمحاربة الفساد الإداري.

السيد الرئيس،

إن الاقتصاد غير المهيكل مازالت نسبته مرتفعة جدا، وقد تبين داخل لجنة المالية بمجلسنا الموقر وخلال لقاءات متكررة مع السيد وزير المالية الذي أكد لنا بأن نسبته تصل 17 % مع العلم انه يتجاوز 20 %، هنا تبين عجز الحكومة وفشلها في هذا الشأن، خصوصا وأن بلادنا تتواجد على مناطق حدودية شاسعة، وبالتالي عجزت عن إيجاد البديل الاقتصادي لشريحة واسعة من المواطنين الذين يعيشون به، الشيء الذي يفسر ارتفاع نسبة التهرب الضريبي في بلادنا خصوصا وأنكم أمام إكراهات توسيع الوعاء الضريبي الذي أصبح هاجس الحكومة.

فالقطاع الفلاحي مازال قطاعا غير مهيكل وغير منظم حيث عجزت الحكومة في إحصاء حتى عدد الفلاحين والذين يشتغلون في القطاع الفلاحي.

السيد الرئيس،

لا يسعنا إلا أن نؤكد داخل فريقنا بأن الحكومة تفتقر إلى سياسة اقتصادية ومالية واضحة المعالم، وتفتقد إلى الشجاعة والجرأة في معالجة الملفات الكبرى.

وفي الختام السيد الرئيس، بعد نهايتنا لمناقشة الأرقام، وحيث أننا اقترحنا مجموعة من المقتضيات الجديدة داخل هذا القانون المالي والمتمثلة في:

1- مدونة الضرائب منفصلة عن القانون المالي؛

2- إضافة 1 % كدعم للجهات بهدف الرفع من مواردها؛

3- إحداث صندوق خاص لدعم المعطل؛

4- توزيع المناصب المالية المعتمدة في القانون المالي بشكل ديمقراطي، حيث أن 300 منصب التي تركتها الحكومة قصد تأهيل توزيعها طالبنا بإعطاء قطاع الصحة 200 منصب، نظرا للخصاص الحاد الذي تركته المغادرة الطوعية وإعطاء 100 منصب لفائدة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي نظرا لضعف ميزانية البحث العلمي وضآلتها.

وختاما، ولهذه الأسباب كلها مجتمعة سنصوت مرغمين ضد مشروع القانون المالي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لآخر متدخل في هذه الجلسة..الدكتور محمد الخضوري باسم الفريق الاشتراكي، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد الخضوري:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2007، هذا المشروع الذي يتسم بالوضوح والسهولة في ولوج معطياته وبياناته رغم طابعها التقني، ويعود الفضل في ذلك إلى السيد وزير المالية والخوصصة والأطر العاملة إلى جانبه والتي نتقدم إليها بهذه المناسبة بالشكر على المجهودات التي تبذلها وعلى الوثائق ومختلف التقارير التي تعدها لنا.

وقبل الخوض في المناقشة لا بد من التذكير أننا في الفريق الاشتراكي نتعاطى مع هذا المشروع من منطلقين اثنين:

أولهما الإطار المرجعي وثانيهما السياق الذي ورد فيه:

أولا: من حيث المرجع فإننا نضع الخطب الملكية والتوجيهات السامية في المقام الأول، ونستحضر هنا على وجه الخصوص خطاب 18 ماي 2005 الذي أعطى الانطلاقة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وكذا خطب افتتاح السنوات التشريعية ومختلف المناسبات الوطنية.

- المرجع الثاني فهو اختياراتنا وتوجهاتنا الحزبية المنبثقة عن مؤتمراتنا ومختلف أجهزتنا الوطنية. ومن باب التذكير في هذا السياق أنه رغم تسجيلنا للخروج عن المنهجية الديمقراطية فإننا ارتأينا المشاركة في هذه الحكومة تغليبا للمصلحة العليا للبلاد من جهة واستكمالا للأوراش التي فتحتها حكومة التناوب التوافقي على إثر التوافق الذي حصل آنذاك بين المرحوم الحسن الثاني والكاتب الأول لحزبنا في ذلك الوقت وبدعم من القوى الوطنية والديمقراطية من جهة ثانية.

- أما المرجع الثالث فهو البرنامج الحكومي الذي تقدم به السيد الوزير الأول أمام البرلمان والتزمت الحكومة بتنفيذه بعد مصادقة أغلبية زملاءنا في مجلس النواب على مضامينه.

- من حيث السياق:

نناقش هذا المشروع في الوقت الذي رفع فيه المجلس الملكي الاستشاري لشؤون الصحراء مقترحات ممثلي الأقاليم الجنوبية حول الحكم الذاتي إلى صاحب الجلالة، وذلك بعد أن قام جلالته باستشارة الأحزاب السياسية، وبذلك سيتمكن المغرب من طرح مقترحه على أنظار مجلس الأمن في شهر مارس المقبل وتكثيف الاتصالات الدبلوماسية للتعريف بالمقترح المغربي الرامي إلى إرساء أسس الحكم الذاتي في ظل السيادة الوطنية واستقطاب المزيد من الدعم لهذا التوجه.

إننا في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية نعتبر أن مقترح الحكم الذاتي يمكن أن يشكل إطارا مستقبليا لتطور الدولة المغربية نحو لا مركزية متقدمة تكرس مزيدا من الديمقراطية ومزيدا من الحقوق والحريات.

تجديد ثلث مجلس المستشارين، تنفيذا للمقتضيات الدستورية وعلى إثر انتهاء الولاية التشريعية الأولى للمجلس، وذلك تكريسا للثنائية البرلمانية وتعزيزا للديمقراطية وتوسيعا للمشاركة وتجديدا للنخب، رغم ما عرفته انتخابات 8 شتنبر من ممارسات تمس بمصداقية المؤسسات الدستورية، مما أدى إلى تحريك متابعات قضائية على إثر الشكايات والطعون المقدمة في هذا الشأن.

ونشير في هذا السياق أنه إذا كانت استقلالية القضاء وتخليق الحياة العامة إحدى المطالب المركزية للقوى الحية في البلاد فإننا نستغرب لمحاولات التأثير ولبعض المواقف المعبر عنها إزاء موضوع المتابعات الجارية.

إن جيوب المقاومة ومناهضي التغيير لازالوا يعاكسون كل التوجهات الرامية إلى تخليق الحياة السياسية والنيل من مصداقية المؤسسات الدستورية.

3- إنه آخر مشروع قانون المالية للولاية التشريعية لمجلس النواب أي ظرفية الانتقال من ولاية تشريعية إلى أخرى.

4- الانتقال الديمقراطي: إن بلادنا توجد في طور استكمال الانتقال الديمقراطي الذي طبعته جملة من الإصلاحات الكبرى الرامية إلى بناء دولة المؤسسات، وذلك بتعميق وتسريع المسار الديمقراطي وتأكيد سلطة الحق والقانون.

وانطلاقا مما سبق ذكره وبالإطلاع على مقتضيات مشروع القانون المالي هذا يتبين بالملموس أن هذا المشروع بعيد كل البعد عن الميزانية الانتخابية التي نعته بها البعض، لأنه مشروع يتسم بتغليب الروح الوطنية عن الاعتبارات الضيقة ولأنه لا يرهن مستقبل البلاد. فهو يندرج ضمن الطموحات التي أسست لها حكومة التناوب التوافقي، وبذلك فهو تتويج وحصيلة لعدد من الإصلاحات التي قادتها الحكومة منذ 1998، كما أنه مواصلة لترجمة مشاريع وبرامج لتأهيل المغرب لمواجهة التحديات التي يفرضها اندماج الاقتصاد المغربي في النظام الاقتصادي العالمي.

ولقد جاء وفيا لمضامين التصريح الحكومي الذي تقدم به السيد الوزير الأول أمام البرلمان بمجلسيه، وفي انتظار تقديم الحصيلة الحكومية لا بأس من إعطاء ولو فكرة موجزة عن بعض مؤشرات التطور الحاصل في عدة مجالات:

– معدل نمو الناتج الداخلي الخام بلغ 4.7% ما بين 2001 و2006.

– معدل الادخار ارتفع إلى 28.4% سنة 2005.

– معدل الاستثمار وصل إلى 25.3% سنة 2005 بدل 7.2% سنة 1997

– معدل البطالة تراجع من 16% سنة 1999 إلى أقل من 10%.

– معدل الفقر تراجع من 16.5% سنة 1997 إلى 14% سنة 2005.

– التطور المضطرد للموجودات الخارجية؛ إذ انتقلت من 40 مليار درهم سنة 1997 إلى أزيد من 180 مليار درهم، وهو ما يشكل 130% من الدين الخارجي.

تؤكد هذه العينة من النتائج بما لا يدع مجالا للشك والتشويش على أن المغرب يتغير فعلا، وذلك انطلاقا من الإرادة السياسية المتوفرة ومن المؤهلات والطموحات الرامية إلى تملك المناعة واكتسابها لتحصين الذات في أفق تحقيق اقتصاد قوي قادر على جلب الاستثمارات ومراكمة الثروات وخلق فرص الشغل.

ومن باب تسطير الأهداف وتوضيح الرؤيا لمختلف الفاعلين – عكس ما كان معمولا به سابقا- تتوفر عدة قطاعات على استراتجيات متوسطة وبعيدة المدى تروم تحقيق نمو مستدام بوتيرة عالية مما تطلب: العمل على استقرار الإطار الماكرو اقتصادي والتحكم في عجز الميزانية وترشيد نفقات خدمة الدين العمومي والتحكم في نسبة التضخم وتقليص المديونية من خلال التدبير النشيط للدين والرفع من الادخار العمومي.

وسيرا على نفس النهج نسجل واقعية وموضوعية الفرضيات التي انبنى عليها هذا المشروع والمتمثلة في:

معدل نمو 3.5% نسبة التضخم 2% نسبة العجز 3%

وذلك اعتمادا على موسم فلاحي متوسط وسعر برميل النفط في حدود 65$ مع الإشارة إلى أن ميزانية الدولة لم تعد تعتمد للسنة الثانية على التوالي على مداخيل الخوصصة، علما أن تطور الناتج الداخلي الخام بلغ 5.2% في القطاعات غير الفلاحية، مما يؤشر على الاستقلال التدريجي للاقتصاد المغربي عن العوامل المناخية. إذ لا مجال للمقارنة مع الوضع الذي عشناه حتى بداية القرن الحالي. فالتحليل القطاعي حسب تقرير المركز المغربي لدراسة الظرفية الاقتصادية يبين أن النمو المرتقب تحقيقه سنة 2007 سيستفيد من نمو القطاعات غير الفلاحية.

إنها بداية القطيعة مع خضوع معدل النمو للتقلبات المناخية تمهيدا لانطلاق ديناميكية جديدة تؤدي إلى استقرار معدلات النمو السنوية في نسب تتراوح بين 4.5% و5%.

ورغم الارتفاع الصاروخي لفاتورة الطاقة بفعل ارتفاع أسعار النفط ووضعية المالية العمومية بفعل الضغط على الميزانية وارتفاع تدخلات صندوق المقاصة وإمدادات الدولة للصندوق المغربي للتقاعد وكلفة حل مشاكل الصناديق الداخلية لمتقاعدي المقاولات

العمومية فإن سنة 2006 تعتبر منطلقا لديناميكية جديدة للنمو الاقتصادي في المغرب.

غير أن هذا المكسب يستوجب تدعيم أسس الحكامة الجيدة بالتدبير المعقلن للموارد المتاحة والحد من مظاهر التبذير ورفع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وتبسيط المساطر وتطهير الإدارة والقضاء من عناصر وعوامل الإعاقة لخلق أجواء الانفتاح الضرورية لكسب ثقة المستثمرين ومختلف المتعاملين مع هذه المرافق.

إنه بفضل مرحلة الانتقال الديمقراطي قطعت بلادنا أشواطا مهمة للمصالحة مع الذات ومع التاريخ وتدعيم البناء الديمقراطي وترسيخ الحريات الفردية والجماعية وصون حقوق الإنسان وتعزيز روح التضامن والتكافل والانفتاح على القيم الكونية.

إن المعضلات الاجتماعية تشكل تحديا كبيرا بالنسبة للسياسات الاجتماعية والاقتصادية يتعين مواجهتها خاصة على مستوى تلبية الحاجيات الملحة واليومية للمواطنين وكذا ضمان شروط المساواة في الولوج للتنمية ولكافة الخدمات الاجتماعية. إن المقاربة الميدانية تجعل من البعد الاجتماعي للتنمية جوهر المشروع المجتمعي الحداثي والديمقراطي لبلادنا.

وإننا من هذا المنطلق نسجل إيجابا تعاطي الحكومة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وفقا للمبادرة السامية. هذه العملية التي تهدف إلى مواجهة الفقر والبطالة ورفع التهميش والإقصاء وتوفير ظروف العيش الكريم لكافة المواطنين والمعوزين منهم خاصة ورعاية الطفولة والشباب والنهوض بأوضاع المرأة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

لنا القناعة التامة أن المغرب يقطع أشواطا مهمة من حلقات التغيير والإصلاح ويتجلى ذلك في تعزيز تكافؤ الفرص بمواصلة أجرأة الميثاق الوطني للتربية والتكوين وتكييف مسالك وبرامج التكوين المهني مع الحاجيات الفعلية لسوق الشغل وتوسيع ولوج الخدمات الصحية الأساسية بدخول نظام التأمين الإجباري عن المرض حيز التنفيذ ووضع الأسس اللازمة لتفعيل نظام المساعدة الطبية لفائدة ذوي الدخل المحدود وبمواصلة برنامج إصلاح النظام الإستشفائي ودعم وكالة التنمية الاجتماعية والتعاون الوطني ومنظمات السلفات الصغرى.

وفي مجال إعداد التراب الوطني تم إعداد المخططات الجهوية ووضع الإطار القانوني لإعداد التراب وبلورة استراتيجيات وقاية المجالات الهشة وبرامج لمحاربة التلوث وحماية الموارد الطبيعية. وبالموازاة مع هذا العمل يتم تسريع وتيرة تأهيل العالم القروي من خلال التزويد بالماء الصالح للشرب والربط بالشبكة العمومية للكهرباء والشبكة الطرقية الوطنية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

إن من شأن وضع استراتيجيات متوسطة وطويلة المدى توضح الرؤيا لمختلف المتدخلين العموميين والخواص على حد سواء كما هو الشأن بالنسبة لعدد من القطاعات الحيوية كالصناعة من خلال برنامج انبثاق émergence وضمنه الخدمات عن بعد offshoring والسياحة والصناعة التقليدية والطاقة والفلاحة.

إن تعزيز النهج التشاركي بين القطاعين العام والخاص وسن سياسة التشجيعات الضريبية والجمركية واعتماد مدونة الضرائب وإصلاح الضريبة على الدخل إجراءات تندرج في سياق جلب رؤوس الأموال واستقطاب المستثمرين الذين تتعزز ثقتهم في المغرب في هذه المرحلة الانتقالية التي تجتازها بلادنا.

وتجدر الإشارة في هذا السياق أن مجموع الاستثمارات العمومية ستصل إلى 90 مليار درهم سنة 2007 تساهم فيها المقاولات والمؤسسات العمومية إلى جانب صندوق الحسن الثاني والحسابات الخصوصية للخزينة والجماعات المحلية.

ومن باب تعزيز البنيات التحتية وخلق رافعات للتنمية الاقتصادية تعرف بلادنا مشاريع كبرى ذات طابع مهيكل وفي مقدمتها المركب الميناءي طنجة المتوسط والمدار المتوسطي طنجة/ السعيدية والخط السككي الناظور/ تاوريرت والطريق السيار مراكش/ أكادير وفاس / وجدة وتهيئة ضفتي أبي رقراق والمحيط بالرباط ومشروع مطار أنفا...إلخ.

إن تبني مقاربة جديدة لتدبير ميزانية الدولة على أساس اعتماد برمجة متوسطة وبعيدة المدى تقوي وضوحية الـــرؤيا والتقيد بمنطق النتائج ونهج صيغ التعاقد واعتماد البعد الجهوي وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي كلها أساليب جديدة تشكل قطيعة مع الماضي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

إن الخطاب الملكي السامي بمناسبة انعقاد ملتقى الجماعات المحلية بأكادير يشكل بالفعل امتدادا لسيرورة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها بلادنا على درب تعزيز الديمقراطية ودولة الحق والمؤسسات وإرساء المفهوم الجديد للسلطة وترسيخ النظام اللامركزي.

كما أن إعداد مجموعة من مشاريع القوانين ومشاريع مراسيم تندرج في نفس السياق، وذلك مثل مشروع قانون التصريح بالممتلكات وتعديل القوانين التنظيمية لكل من المجلس الدستوري ومجلسي النواب والمستشارين ومراسيم شروط وأشكال إبرام الصفقات العمومية ومشروع مرسوم يتعلق بإحداث الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة.

إنها جميعها أوراش إصلاح مبنية على مقاربة شمولية ومندمجة تهدف إلى تخليق الحياة العامة ومكافحة جميع أنواع الفساد، خصوصا في المرافق العمومية واعتماد الحكامة الجيدة وترشيد تدبير المال العام.

إننا في الفريق الاشتراكي عندما نعبر عن تعاطينا الإيجابي مع هذا المشروع نعبر عن ثقتنا في قدرات بلادنا ومؤهلاتها لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل.

إن مجموعة المكاسب التي تحققت ونحن في مرحلة الانتقال الديمقراطي وذلك بترسيخ قيم التضامن والتصالح مع الذات وجبر ضرر انتهاكات الماضي واحترام مبادئ حقوق الإنسان وتثبيت الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ستتعزز ولاشك ونحن نتأهب لاستحقاقات 2007. انطلاقا من مراجعة المقتضيات الانتخابية لإرساء قواعد الممارسة السياسية العادية والديمقراطية على أساس الحد من البلقنة وعقلنة المشهد السياسي بما يمكن أن يفرز بكل نزاهة وشفافية أغلبية حكومية منسجمة ومعارضة برلمانية بناءة.

والسلام عليكم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

سنستأنف بحول الله على الساعة الثالثة بعد الظهر لمناقشتنا لمشروع القانون المالي. ورفعت الجلسة.

محمد تيتنا العلوي الادريسي

أمين مجلس المستشارين